الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: التنظيم السياسي والإداري
تخصص: إدارة محلية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): سمية بوهالي

تحت عنوان

أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية

أعضاء لجنة المناقشة:

د/نور الدين دخان	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/فاطمة بودرهم	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/السعيد ملاح	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

اهداء

الحمد لله الذي نوّر بكتابه القلوب فاستنارت بنوره العقول، الحمد لله على النعم التي لا تعد ولا تحصى،

إلى وطني الغالي ...مجدا، خلودا وسلاما؛

إلى روحي أمي الغالية.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي العزيز.

كما أهديه إلى البروفيسور فاطمة بودرهم حفضها الله؛

كما أهديها للدكتورة فوزية شرقي أطال الله عمرها؛

إلى إخوتي وأخواتي... محبة ووفاء.

كما لا أنسى زملائي في حياتي اليومية والدراسية؛

وكل أسرة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة.

كما أهديه إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل من بعيد أو قريب

أهدي هذا الجهد المتواضع.

سمية بوهالي

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة فاطمة بودرهم على

دعمها الدائم والمتواصل لي؛

إلى روح أمي الغالية تغمدها الله برحمته وأسكنها فسيح جنانه،

إلى أبي الحبيب أطال الله في عمره،

إلى الذين كانوا عونا لي وزرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدة والتسهيلات الدكتورة فوزية شرقي وفلتان سامية لدعمهم المتواصل لي،

إلى إخوتي الأعزاء: خالد وزوجته وابنته أمينة؛ محمد الأمين؛

إلى أختي توأم روحي والعزيزة : هدى وزوجها هشام؛

وأبنيهما شهيناز ومحمد رسيم؛

ونادية وزوجها وأولادها،

إلى صديقاتي وأخواتي الوفيات:

سمية بوعوينة، نور الهدى ربيع، فاطيمة واضح ،زهيرة فلتان،

وزملاء الدراسة: محمد مقيرش، شمس الدين،محمد الصغير،

والحمد لله رب العالمين.

سمية بوهالي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: التنظيم السياسي والإداري
تخصص: إدارة محلية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): سمية بوهالي

تحت عنوان

أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية

أعضاء لجنة المناقشة:

د/نور الدين دخان	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/فاطمة بودرهم	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/السعيد ملاح	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

مقدمة

مقدمة

ترتبط المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع كما تؤدي المشاركة إلى زيادة الاستقرار العام والنظام في المجتمع ككل.

كما أن المشاركة السياسية تتضمن في جوهرها تحديدا للدوافع التي تؤثر في الفرد لتحثه على المشاركة في الحياة السياسية، والتي بدورها تحدد طبيعة وحيثيات المشاركة السياسية.

إن من أهم المفاهيم التي أخذت جدلا واسعا في المجالس العلمية مفهوم التنمية بكل أبعادها سواء كانت اقتصادية؛ اجتماعية وحتى سياسية وإدارية؛ كما أن للتنمية أبعاد عدة متداخلة فيما بينها لتعبر عن رغبات غير محدودة أكثر من تعبيرها عن سياسات فعالة وفاعلة على حد سواء.

حيث أورثت جملة من الانحرافات في التصور والإدراك إضافة إلى اختلالات في الممارسة. لذلك يرى الكثير من الدارسين والباحثين أن الإشكاليات المطروحة حول التنمية السياسية هي من يجب أن يكون في المقام الأول بين ترتيبات عدة من بينها أن تحقيق التنمية السياسية لا يكتمل إلا بتحقيق التنمية السياسية؛ وهذا ما يقتضي وجود عدة مبادئ من أهمها مبدأ المشاركة السياسية وسبل تحقيق التنمية السياسية خاصة والتنمية بكل أبعادها عامة.

حيث أسعى من خلال هذه الدراسة؛ إلى التعرف على الموقع الهام للمشاركة السياسية في عملية التنمية السياسية.

1. أسباب اختيار الموضوع

أهم الأسباب التي أدت إلى اختباري هذا الموضوع؛ أوجزها في ما يلي:

- **الأسباب الذاتية:**

✓ اهتمامي الشخصي بموضوع التنمية السياسية ومعرفة آليات تحقيقها داخل النظام السياسي.

✓ محاولة التعرف على مبدأ المشاركة السياسية وكيفيات تحقيقه على أرض الواقع.

✓ الرغبة في معرفة الطرق أو السبل من اجل تحليل وتفكيك كل ما يتعلق بموضوع الدراسة.

- **الأسباب الموضوعية:**

✓ محاولة وضع إطار مفاهيمي لمدلول المشاركة السياسية والتنمية السياسية والاقتراب من الظاهرة بدراسة علمية أكاديمية.

✓ التعرف على المشاركة السياسية والتنمية السياسية باعتبارها آليتين فعالتين لكن تواجهها بعض المعوقات والإشكالات لذلك أسعى إلى إيجاد حلول ومبررات من الناحية النظرية.

✓ معرفة العلاقة التي تربط المشاركة السياسية بعملية التنمية السياسية من خلال التطرق إلى مواضيع على غرار التحول الديمقراطي؛ الحكم الراشد؛ التحديث وغيرها.

2. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة؛ في كون موضوع التنمية السياسية والمشاركة السياسية من أهم الموضوعات المحورية في الدولة، والذي أخذ اهتماما خاصا من قبل صانعي القرار السياسي والمواطنين، كما أن هذين المتغيرين يحددان طبيعة النظام السياسي ومدى قدرة النظام على تحقيق الرغبات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع.

إضافة إلى أن المشاركة السياسية من أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية السياسية؛ مما وجب على المسئولين على التنمية أن يقوموا بتخطيط لعملية تنمية تمس جميع الجوانب وخاصة الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يكفل بذلك مستوى عالي من الخدمات ذات الجودة العالية المقدمة لأفراد المجتمع.

3. أهداف الدراسة :

أسعى من خلال هذه الدراسة إلى عدة أهداف علمية وعملية؛ من أهمها:

- إيجاد العلاقة التي تربط بين التنمية السياسية والمشاركة السياسية.
- معالجة موضوع المشاركة السياسية والتنمية السياسية من خلال التأصيل النظري لهما.
- دراسة الاتجاهات الفكرية لعملية التنمية السياسية والتعرف على اهم الآليات التي تقوم عليها.

4. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق قمت بطرح إشكالية الدراسة؛ على النحو التالي:

كيف تساهم المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية هي على التوالي:

- كيف ترتبط المشاركة السياسية بالتنمية السياسية؟
- كيف تواجه التنمية السياسية عوائق المشاركة السياسية؟
- كيف تؤثر المشاركة السياسية على التنمية السياسية؟

5. فرضيات الدراسة:

في نفس السياق المعرفي للدراسة، قمت بصياغة الفرضيات بهدف اختبارها والتحقق منها؛ كالتالي:

- يمكن اعتبار المشاركة السياسية إحدى آليات تحقيق التنمية السياسية.

- تعتبر البيئة السياسية والقانونية المرنة فضاء خصبا لتحقيق التنمية السياسية وتكريس مبدأ المشاركة السياسية على مستوى المجتمع المحلي.
- ترتبط فعالية التنمية السياسية بفعالية تطبيق المشاركة السياسية.

6. الدراسات السابقة

حظي موضوع المشاركة السياسية والتنمية السياسية اهتمام الباحثين والدارسين كل حسب دراسته؛ حيث نتج عن ذلك عدة دراسات والتي تناولت المشاركة السياسية وعلاقتها بعدة متغيرات ومن بين الدراسات التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة:

الدراسة الأولى :

دراسة **بودرهم فاطمة حول " المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية"، (أطروحة دكتوراه منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2010-2011. تهدف هذه الدراسة إلى :**

- تصور نظري يفسر واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية بشكل عام والمرأة الجزائرية بشكل خاص.
- انطلاقا من الأصول النظرية التي تشرح الظاهرة وتساعد على تشخيصها وتحليلها والوقوف على نتائجها .
- الوقوف على المحددات الرئيسية للمشاركة السياسية وكيفية توسيع العمل السياسي لكل الفئات المجتمعية دون تمييز مهما كانت دوافعه. وأما الأهداف العملية فهي
- الوصول بالمرأة الجزائرية إلى معرفة وضعها ثم دورها في الحياة العامة بما فيها المجال السياسي.

وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج منى بينها:

- أن المشاركة هي اقتسام الحقوق والواجبات المكفولة لهما، على أساس العدل في التعامل معهما،على أنهما عضوان متكاملان في المجتمع، وليسا عضوين متناقضين، مبعدين عن بعضهما.
- كما اختلفت الاتجاهات بخصوص ممارسة المرأة لحقوقها السياسية ،فمنها من نفى الحقوق السياسية للمرأة نفيا مطلقا ،ومنها من رأى أن الإسلام لم يحرم المرأة من حقوقها السياسية، باستثناء رئاسة الدولة.

الدراسة الثانية:

دراسة **حريزي زكرياء** بعنوان"**المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا**"،**(رسالة ماجستير منشورة)، باتنة، 2011/2010.**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة معالجة موضوع المشاركة السياسية للمرأة العربية.
- البحث عن انعكاسات المشاركة السياسية للمرأة العربية والآثار المترتبة عن المشاركة.
- التعرف على واقع المشاركة السياسية في الوطن العربي وكذا مواقف الدول العربية منها.

حيث انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- أبرزت هذه الدراسة أن المرأة تعيش ضمن ثقافة مزدوجة الذي فيه اختلافات كثيرة من بينها الرامي إلى البقاء في الموروث الاجتماعي والآخر الرامي إلى المساواة بين الرجل والمرأة.
- توصلت الدراسة إلى أن دور المرأة ووضعها في تنظيمات المجتمع المدني في الدول العربية ما هي إلا انعكاس لطبيعة البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية.

الدراسة الثانية:

دراسة شفيق **أحمد عبد الرحمن أبو حشيش** بعنوان " **البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي–تونس نموذجا–**"،**(رسالة ماجستير منشورة)، غزة، جامعة الأزهر 2014.**

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مفاهيم الديمقراطية، ومدى أهميتها في تطور ونمو الأمم، ومعرفة شروط ومحددات التحول الديمقراطي عالميا، وتلمس واقع الوطن العربي من العملية الديمقراطية، وماهية الشروط الواجب توفرها لتحقيق واقع عربي يتصف بديمقراطية حقيقية فكراً وممارسة.

الدراسة الثالثة:

دراسة **عشيط هني سيف الدين** بعنوان "**إستراتيجية التنمية السياسية في ظل مكافحة الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية: دراسة وصفية تحليلية في واقع مستقبل المنطقة العربية**"، **(أطروحة دكتوراه منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2017/2016.**

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وضبط مفاهيم الدراسة وتحديد أهم معالم وحيثيات متغيرات الدراسة الموسومة بالتنمية السياسية ومكافحة الفساد في الجزائر وكذا الإصلاح السياسي في المنطقة العربية من خلال وضع إستراتيجية تكفل تحقيق التنمية السياسية والقضاء على الفساد.

7. الإطار المنهجي

- ***المنهج التاريخي*** : وذلك يمد الباحث في دراسته لظاهرة ما من الناحية الزمنية أو الفترات الماضية التي ولدت فيها الظاهرة وذلك ليعطي للباحث صورة حقيقة عن موضوع دراسته ومنه قمت باستخدام المنهج التاريخي للتأصيل التاريخي لكل من المشاركة السياسية والتنمية السياسية ابتداء من تطور المصطلح إلى غاية كونها عمليتين في حد ذاتهما.
- ***المنهج الوصفي*** : تم استخدام هذا المنهج من أجل توصيف الظاهرة والظروف المحيطة بها ومعرفة أسباب قيامها؛ إضافة إلى جمع المعلومات على الظاهرة محل الدراسة وتحديد طبيعتها ومفهومها.

8. الإطار النظري:

01. ***المقاربة التشاركية :***

تعد هذه المقاربة أحد أهم عوامل التحولات الاجتماعية لأنها أساس التنمية البشرية التي تضع الناس مركز اهتمام.

إن إدماج المقاربة التشاركية في السياسات التنموية يعتبر منهجية عمل ومساعدة على التنمية العادلة وذلك من خلال إشراك الجميع في تسيير مؤسسات الدولة في جميع مشاريع وبرامج التنمية.

02. ***الاقتراب النسقي*** :

إن أهمية التحليل النسقي في التحليل السياسي فقط انطلاق من فكرة النظام السياسي على أنه نظام للأفعال المتبادلة عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر.

- ***مداخل دراسة التنمية السياسية***

أن الدراسة تقتضي الاستعانة ببعض المداخل أهمها:

- ***المدخل القانوني :*** يعتبر هذا المدخل من المداخل التقليدية التي تتلاءم مع دراسة التنمية السياسية، حيث تم استخدام هذا المدخل من أجل تحليل القواعد القانونية الخاصة بالمشاركة السياسية والتنمية السياسية والتعرف على الضوابط المحددة لهما.[1]
- ***المدخل الماركسي :*** إن التحليل الماركسي يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع حيث يربط التنمية السياسية بالعلاقة بين السلطة والبروليتاريا والذي يقوم تحليله على أساس زوال الطبقات المستغلة من اجل إقامة المجتمع الاشتراكي.
- ***المدخل النسقي النظمي :*** مفاد هذا المدخل يقوم بدراسة النظام بكل مجالاته هو عبارة عن أنساق متداخلة في ما بينها أي انه مجموعة من الأنساق والجزاء تتفاعل فيما بينها وتتجسد في وحدات بنائية كل منها نشاطا معينا؛ حيث أن هذه الوحدات لا تعمل بمعزل عن بعضها البض دون ارتباط أو تأثير متبادل لذلك فإن تطور الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية يؤدي إلى تغيير أسلوب وأداء بنى النظام.[2]
- ***المدخل التاريخي المقارن[3] :*** يركز أصحاب هذا المدخل على مقارنة التطور في المجتمعين أو أكثر إذ يهتمون بتاريخ المجتمعات ومقارنها مع بعضها البعض، ومن رواد هذا المدخل سيرل بلاك وإيزن تانش فهذا المدخل يركز على وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها المجتمعات حيث يفترض رواد هذا المدخل إلى وجود ثلاث متطلبات للتنمية السياسية يجب تحقيقها وهي كالتالي:
  - الهوية؛
  - السلطة؛

---

[1] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 1978، ص408.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الإسكندرية: دار المعارف، 2002، ص 189-191.

[3] عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا**، ط01، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص 28-29.

➢ المساواة.

- ***مدخل العملية الاجتماعية:*** ينطلق هذا المدخل من دراسته للتنمية السياسية من خلال بعض العمليات المجتمعية التصنيع والحضرية والتجارة والتعليم والحركية المهنية الذي يفترض أنها جزء من التحديث.[1]
- ***مدخل التعبئة:*** يرى أصحاب هذا المدخل أن التنمية لا يمكن أن تنطلق بشكل كامل لأنها تعتمد على دول المركز يشكل يكون يكاد كاملا لذا يجب على الدول النامية أن تسير في مسارات مختلفة لتحقق نسبا جيدة في التنمية السياسية.[2]

9. الإطار المفاهيمي

✓ **المشاركة السياسية :** هي حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة .

هناك من يعرفها على أنها الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي[3].

✓ **التنمية السياسية:** هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما عرفها لوسيان باي على أنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب يهدف إلى الارتقاء بالمجتمعات إلى مستوى الدول الصناعية إلى جانب تنظيم الدولة القومية من خلال تنظيم الحياة السياسية.[4]

✓ **الحكم الراشد :** هو قدرة المنظمات على التسيير الفعال من خلال صنع القرارات الملائمة والدقيقة وخلق ديناميكية للنشاط الجماعي لخدمته للصالح العام والخاص؛ كما يتعلق

---

[1] نبيلة بن خالد، "المشاركة السياسية والبناء التنموي في المجال السياسي العربي"،(مذكرة ماستر منشورة)، المسيلة، ص 2014/2013، ص 68.

[2] نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة**، بيروت: المدرسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص309.

[3] داود، الباز ، **حق المشاركة في الحياة السياسية** ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006، ص 18.

[4] عائشة عباش، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

بعملية يشارك فيها الأفراد الفاعلين من كل طبيعة وكذا المؤسسات العمومية حيث يقومون بتوظيف مواردهم وانجازاتهم وطاقاتهم من أجل خلق تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات.

✓ **التحول السياسي** : انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر،كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار؛ ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو للحزب... كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكلّ الاحتمالات.

✓ **التحديث السياسي :** يعرف جيمس كولمن التحديث السياسي بأنه مجموعة من التحولات البنيوية والثقافية في الأنساق السياسية للمجتمعات التي تقوم بالتحديث، بمعنى أن التحديث السياسي يشير إلى عمليات تمييز البنية السياسية وعلمنة الثقافة السياسية مما يعزز قدرة النسق السياسي وفاعلية وكفاءة أدائه".

✓ **التحول الديمقراطي:** هو مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى إلى ترسيخ نظمها تعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة، حيث يتضاءل نصيب الدولة مقارنة بالأطراف الأخرى.[1]

[1] شفيق أحمد عبد الرحمان، "البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجا"، غزة، جامعة الأزهر، 2014، ص 38.

10. تقسيم الدراسة :

قصد الإلمام بحيثيات ومتطلبات البحث، تم إدراج مضامينه وعرض محتوياته في ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول يختص بعرض الجوانب النظرية في الموضوع " **الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية.**"، والذي يحتوي على مبحثين: ويتضمن **مفهوم المشاركة السياسية.** ـ تم التطرق فيه إلى **مفهوم المشاركة السياسية..**ـ ثم تم تناول في المبحث الثاني **السياق النظري للمشاركة السياسية.**

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى " **الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية السياسية.**" من خلال مبحثين: يتناول **مفهوم التنمية السياسية.**ـ يلي ذلك **التأصيل النظري للتنمية السياسية.**

الفصل الثالث: تم تناول " **علاقة المشاركة السياسية بالتنمية السياسية** "، ويحتوي على مبحثين: **آلية المشاركة السياسية كمبدأ لتحقيق التنمية السياسية.**تم التطرق إلى **تحديات المشاركة السياسية في بناء التنمية السياسية.**

وستُختتم هذه الدراسة بخاتمة عامة، نستعرض فيها أبرز النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية

تمهيد

يعتبر تطور المشاركة السياسية في المجتمع؛ من بين مستلزمات الحياة السياسية والاجتماعية للفرد فعليه أن يكون إيجابيا وذو وعي سياسي عالي.

كما تشكل المشاركة السياسية الفعل الإرادي للمواطن الذي يحاول من خلالها التأثير على سير العمليات الانتخابية وعلى اتخاذ القرارات السياسية؛ إضافة إلى صنع السياسات العامة للمجتمع.

كما تعتبر المشاركة السياسية من احدى أهم الأسس التي يبنى عليها مبدأ الديمقراطية في النظم السياسية المعاصرة.

حيث ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية كما أصبحت ظاهرة عميقة ومتأصلة بالحياة السياسية وقوامها السياسي،كأسلوب للتعامل اليومي وثقافة السلم والتسامح وحرية الرأي والتعبير.

لذلك سأقوم في هذا الفصل بدراسة؛ الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية من خلال مبحثين أساسيين:

المبحث الأول : مفهوم المشاركة السياسية.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للمشاركة السياسية.

المبحث الأول:مفهوم المشاركة السياسية.

تعد المشاركة السياسية حجر الزاوية وركيزة أساسية للديمقراطية، يتوقف تطور هذه الأخيرة ونموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية تعتبر من بين الشروط الأساسية لتطوير المجتمعات وإقامة التنمية السياسية.

المطلب الأول:تعريف المشاركة السياسية.

أولا : التعريف اللغوي:

للحديث عن المشاركة السياسية من الناحية اللغوية لابد من الإشارة إلى تركيبة هذا المفهوم فهو مكون من جزئيين هما (المشاركة) كنشاط يقوم به الإنسان ، وكلمة(سياسة) كمصطلح اجتماعي وفي ما يلي التوضيح:

أ. المشاركة:

كلمة المشاركة مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية **Participate** ويتكون هذا المصطلح من جزأين **pars** بمعنى جزء **Part** والثاني **Compare** وتعني "القيام بـ" وبالتالي المشاركة تعني **To take part** أي القيام بدور معين.[1]

أيضا فانه من التعريفات العامة التي تناولت مفهوم المشاركة بشكل عام نجد:

- المشاركة هي المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام.[2]
- أيضا تعني حصول الفرد على نصيب من شيء ما أي أن المشارك له نصيب في الشأن العام.
- موقف يتخذه الفرد في جميع الحالات ويشترك فيه مع الآخرين، فهي تستوجب وجود أكثر من طرف.

---

[1] طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية : مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر ، 1999، ص 106

[2] **سامية بادي**، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، (رسالة ماجستير منشورة)، قسنطينة ، 2005، ص26

إن المشاركة في اللغة العربية تعني "شارك في الشيء أي كان له نصيب فيه"– سواء أكانت هذه المشاركة مادية أو معنوية– فالمشاركة السياسية تعني الربط بين الفرد والكل أي المجتمع، فالمشاركة بهذا المعنى البسيط لا تطرح أي إشكالية، ولكن إذا انتقلنا بها إلى المجال السياسي فهنا يصبح الأمر مختلفا.

ب. السياسة :

كلمة سياسة مشتقة من الفعل "ساس" ؛ "يسوس"؛ بمعنى تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرياسة عليهم ونفاذ الأمر فيهم . وتستخدم للدلالة على القيادة والرئاسة والمعاملة.[1]

كلمة سياسة كما وردت في " **لسان العرب**" تعني "الرياسة"؛ويقال ساس الأمر سياسة أي قام به، والأمر هنا مرتبط مبدئيا بما يتعلق بأمر الناس.

وعندما نقول "سوسه القوم أي جعلوه يسوسهم؛ ويرأسهم ويتولى أمرهم؛ لذلك فإن السياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه.ويذكر المعجم العربي الأساسي أن السياسة هي المبدأ المعتمد الذي تتخذ الإجراءات بناء عليه.[2]

ففي " **قاموس المحيط** " نجد أنّ "سست الرعية سياسة، أي أمرتها ونهيتها، وفلان مجرب قد "**ساس**" و"**سيس**" عليه، بمعني أدب وأمر." [3]؛ويتبين أن السياسة بالمعنى اللغوي في العربية تتمحور حول تدبير الأمر والقيام بشؤونه.

عرفها (**Presthus**) بأنه: " أسلوب أو طريقة للتصرف الذي يتم اختياره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية أو الأفراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القرارات الحالية والمستقبلية "[4]. وهي وفق هذا المفهوم السياسة تخرج عن كونها الفعال الصادرة عن جهات معينة لتحقيق أهداف معينة.

---

[1] احمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، لبنان: مكتبة لبنان، ون سنة النشر، ص214.

[2] شوكت أشتي ،**السياسة تطور المعنى وتعدد المقاربات**، بيروت: دار أبعاد،2007، ص14.

[3] الفيروز ابادي، **قاموس المحيط**، ج 1، القاهرة: دس ن ،1913، ص222 .

[4] عبد النور ناجي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة** ،عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع ،2014، ص11.

وعرفها **موريس ديفرجيه** بأنها "علم السلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية كافة".[1]

وعرفت كعملية على أنها"مرشد للتفكير في اتخاذ القرار، فهي تحكم وتصف إجراء عملية اتخاذ القرارات في ضوء أو من خلال إطار محدد، وهذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتوجه عملية اتخاذ القرارات.

أما المضمون الاصطلاحي قد تعددت التعاريف الاصطلاحية في اللسانين العربي والانجليزي،ومن أحسن ما ورد في هذا الصدد :

أما **المعنى الاصطلاحي** للسياسة أنها النشاط الاجتماعي الفريد من نوعه الذي ينظم الحياة العامة، ويضمن الأمن ويقيم التوازن والتوافق بين المطالب السياسية الاجتماعية.[2]

كما تعرف أيضا " فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة والدولة ".[3]

ثانيا : المشاركة السياسية ضبط مصطلحي:

تعرف المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة ذات الطابع الرسمي التي يمارسها مواطنون معنيون التي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها حيث أنها تترجم تدخل المواطن في الميدان الخاص بالشؤون العامة.

يعرفها **إبراهيم أبراش** في كتابه علم الاجتماع السياسي كما يلي: "المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات." [4]

[1] موريس ديفيرجيه، **علم السياسة**، دمشق: دار دمشق للنشر والتوزيع، 1961، ص 30.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة ج** 3، بيروت :المؤسسة العربية للنشر والتوزيع،1981ص362.

[3] **المرجع نفسه**، ص363.

[4] إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998 ،ص ص 137 – 138.

يركز هذا التعريف على أن المشاركة السياسية هي عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية.

في حين يعرفها **جبريال ألموند Almond.G** هي إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية، والمجموعات الصغيرة، أي إعادتها إلى الشعب، ونتيجة لذلك سيكون في وسع) 1)المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم الخاصة[1].

أما **محمد السويدي** فيعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف."[2]

حيث تصبح المشاركة السياسية عملية تبادل آراء بين القمة والقاعدة حول القضايا الوطنية ذات الاهتمام المشترك، ومشاركة فعلية في تحديد الأهداف العامة ومتابعة تنفيذها عن طريق الأحزاب السياسية والمجالس النيابية.[3]

حسب **هنتنغتون وجورج دومينجيه:**" في دراستهما عن التنمية السياسية أن المشاركة السياسية ما هي إلا نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي".[4]

---

[1] جبريل إيه ألموند و جي بنجهام باويل الإبن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ط1 ،ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998 ،ص 93.

[2] محمد السويدي، علم الاجتماع ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 ،ص 160.

[3] **محمد الأمين اعجال لعجال**، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 12، بسكرة، 2007.

[4] **رحيمة بلباهي**، دور المشاركة السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في ظل الربيع العربي الجزائري(2012-2014)، مذكرة ماستر منشورة، 2013-2014، ص 07.

ويعرف **نورمان ناي وسيدني فريا** المشاركة السياسية على أنها تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذون من قرارات.[1]

يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها:"ممارسة السياسة على المستوى العام."[2] يقصد بهذا التعريف أن عملية المشاركة تصبح علنية على مستوى الشعب ومتاحة للرأي العام الداخلي للدولة والفاعل الوحيد في هو أفراد المجتمع.

أما **ميرون فينر** فيرى أنها تتمثل في أي فعل تطوعي موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع، يبغي التأثير في اختيار السياسة العامة أو اختيار القادة السياسيين في أي مستوى من مستويات الحكم المحلية أو القومية[3].

كما أن المشاركة السياسية هي جميع الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات التي تهمهم أو على الأقل تقرير من أجل اتخاذ القرارات، وتختلف هذه الأنشطة بالطبع وتتدرج من البساطة إلى التعقيد باختلاف المجتمعات ودرجة تطورها.[4]

أيضا عرفها **منصور بلرنب** على أن المشاركة السياسية:" هي العملية الإدارية الطوعية التي من خلالها يساهم الفرد كمواطن مساهمة فعالة سواء بالرأي أو الفعل من جهة أو بالمال

---

[1] عبد الحليم الزيات، إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة**، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2003، ص446.

[2] **Bystydzienski jill.M**, Women Transforming politics ,World Wide, Stragics For Empowerment, Indiana University Press, 1991,p.l

[3] سيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي: البنية والأهداف**، ج2 ،مصر: دار المعارف الجامعية، 2002، ص 86.

[4] **نبيل دريس**، المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة حالة الانتخابات المحلية 28 فيفري 2007، (أطروحة دكتوراه منشورة)، جامعة الجزائر03، 2009، ص 68.

دون ضغط أو إجبار أو مساومة أو لعرض تحقيق منفعة خاصة تتعارض مع المصلحة العامة."[1]

في حين يربطها **صامويل هنتنغتون Huntinagton.S** بالتأثير في صنع القرار، أي هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو منقطعا،سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أو غير فعال.[2]

كما أوضح **جيرنت بيري Perry Grraint** أن المشاركة السياسية هي الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية، مع توقع المشارك أنه قادر على التأثير في القرار.[3]

كما عرفها **داود الباز** بأنها إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم و الإسهام في تقرير مصير دولتهم حول النحو الذي يريدونه.[4]

كما يعرفها " سيد أبو ضيف" بأنها العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر والواعي في صياغة نمط الحياة المجتمعية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع و تصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف أو تحديد دوره في انجاز المهام اليومية التي تتجمع على

---

[1] **زكرياء حريزي**، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر، باتنة، 2010-2011، ص 16.

[2] **نعيمة ولد عامر**، المشاركة السياسية في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003 ،ص 14.

[3] محمد سيد فهمي، **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004 ، ص 70.

[4] داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، ط 1، القاهرة : دار الفكر الجامعي، 2006، ص 358.

المستوى القومي في صورة أهداف عامة يكون الفرد مقتنعا بها ومشاركا في صياغتها و موافقا عنها في مواجهة كل ما يعترض تحقيقها من عقبات[1].

يركز هذين التعريفين على أن المشاركة السياسية هي التي يشارك الأفراد من خلالها في الحياة السياسية؛ وذلك عن طريق فعل واع وإرادي في عمليات اتخاذ القرارات السياسية؛ إضافة إلى تطبيق مبدأ المساواة في العملية السياسية ضمن فئات المجتمع وكذا الإسهام في تحقيق أهداف المصلحة العامة وإشباع الاحتياجات ضمن نمط الحياة المجتمعية الذي يمس جميع نواحي المجتمع.

كما أن المشاركة السياسية إرادة حرة وطوعية للمواطنين وتعبير عن سلوك رشيد وعقلاني وواعي ضمن نظام سياسي ديمقراطي.

ثالثا: أهمية المشاركة السياسية:

تكمن أهمية المشاركة السياسية في أنها :[2]

- تعطي مساحة واسعة للأفراد للمشاركة في الحياة السياسية؛
- تتيح قدرا من كبيرا للمواطنين في المشاركة بشكل فعال، مما يشعر المواطنين بالانتماء إلى الوطن؛
- كلما زادت المشاركة السياسية، زادت شرعية النظام وضمن ديمومته استمراريته؛
- تمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة مما ينمي الموارد البشرية وتفعيل دوره وكذا تفعيله كمحرك أساسي في عملية التنمية؛

[1] الطاهر علي موهوب، **التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية**، ط1، مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 101.

[2] **أحمد يوسف أحمد سناقرة**، أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية(مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجا، (رسالة ماجستير منشورة)، فلسطين، 2016، ص 18-19.

- تعد المشاركة السياسية من أهم مبادئ الديمقراطية، حيث يستطيع المواطن من التعبير عن إرادته.

رابعا: دوافع المشاركة السياسية:

هنالك عدة دوافع من أجل الحصول على مشاركة فعالة:[1]

- إحساس الفرد بالولاء لوطنه قد يكون أهم الدوافع كتعبير من جانبه عن المسؤولية الوطنية.
- أن المناخ السياسي السائد يرتبط به من حرية المواطن في العمل السياسي و التعبير عن رأيه بديمقراطية و تأثير الأحزاب السياسية على الأفراد المشتركين في عضويتها من حيث مشاركتهم في الحياة السياسية .
- المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية، و يتجلى هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية و الجماعات الدينية، فأفراد هذه الجماعات يجدوا في المشاركة أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي أو الديني و إقحام حركتهم ضمن السياسة العامة لدولة.

عوامل التنشئة الاجتماعية و السياسية و التي تنمي في الفرد قيمة المشاركة و تجعل منه مواطنا مشاركا محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية و الرغبات الخاصة بأفراد المجتمع و اكتساب الشهرة و الحصول على التقدير و الاحترام.

المطلب الثاني : خصائص المشاركة السياسية:

تتصف المشاركة السياسية والاجتماعية بمجموعة من الخصائص أهمها :[1]

[1] لسيد عليوة، منى محمود، **المشاركة السياسية**، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتجية، 2008، ص17.

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي حيث يقوم المواطنين بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا والأهداف .
- المشاركة سلوك مكتسب يتعلمه الفرد، نتيجة لتفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.
- المشاركة سلوك ايجابي واقعي، أي أنها تترجم إلى أعمال وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.
- المشاركة هي عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى إشراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية.
- تتعدد مجالات المشاركة فهي لا تقتصر على نشاط أو مجال واحد يمكن للفرد أن يشارك في أحدها أو كلها في آن واحد.
- لا تتقيد المشاركة بحدود جغرافية وال مكان محدد قد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي .
- المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام في نفس الوقت فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اتجاه قضايا مجتمعه[2] .
- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي ذلك مما ينتج عنها تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين، ووسيلة لتمكين الجماهير من لعب الدور المحوري للنهوض بالمجتمع نحو الرقي والمساهمة في دفع عجلة التنمية.[3]

---

[1] حنان يوسف، **الإعلام والسياسة : مقاربة ارتباطية**، القاهرة: أطلس للنشر والإعلام، 2006، ص 59.

[2] عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، **السياسية بين النمذجة والمحاكاة**،الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، دون سنة النشر ، ص 184.

[3] **ميسون إلياس**، المشاركة السياسية في الجزائر: الشباب والسياسة، (رسالة ماجستير منشورة)، وهران، 2012-2013، ص 38.

كما يرى الدكتور حسن الظاهر خصائص المشاركة السياسية في :

- أن المشاركة السياسية مجرد أداة لتحقيق هدف هو الحرية السياسية؛
- المشاركة السياسية ليست الديمقراطية بل مبدأ من مبادئ الديمقراطية؛
- المشاركة السياسية تحتاج إلى ضمانات وإجراءات تكفل ممارستها الفعلية؛
- تأتي المشاركة السياسية من الإقناع ثم فهي ترتبط بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.[1]

وحسب ويورد **بيرلسن** يلخصها في النقاط التالية[2] :

- ✓ **الاهتمام؛ المناقشة والدافع** : على المواطن الاهتمام بالمسائل السياسية والمساهمة في النقاش الدائر حول هذه المسائل زيادة على وجود الحافز للمشاركة.
- ✓ **المعرفة** : على المواطن أن يكون ملما بجميع المسائل وأن تكون مشاركته على أساس المعرفة التي توصل إليها إما بإتباع خط سياسي ما برضا أو الاعتراض عليه .
- ✓ **المبدأ:** أن تكون المشاركة بهدف تحقيق المصلحة العامة وإيمانا بها وليست انصياعا لتحقيق المصلحة الشخصية.
- ✓ **الرشد:** لا تمنح الدول حق المشاركة إلا بعد بلوغ سن الرشد فكلما زاد الأفراد نضجا أزداد اعتدالا و محافظة.

المطلب الثالث:أشكال ومستويات المشاركة السياسية.

[1] **سعاد بن ققة**، المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري نموذجا (1962– 2005)، (أطروحة دكتوراه منشورة)، بسكرة، 2011–2012.

[2] إبراهيم أبراش، **المرجع السابق الذكر**، ص 242.

للمشاركة السياسية عدة أشكال ومستويات متعددة، وذلك على اختلاف والخلفيات الفكرية للباحثين والدارسين في معظم الحول العلمية على غرار حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية وحقل العلوم السياسية.

أولا : أشكال المشاركة السياسية:

هنالك عدة تصنيفات للمشاركة السياسية وهي كما يلي:[1]

1. المشاركة السياسية الدورية:

و يشترط أن تكون المشاركة السياسية الدورية كما يلي:

- ✓ **منظمة:** الانتخابات وفق للدوريات التي يحددها الدستور.
- ✓ **حرة:** و تعني عدم وجود ضغوطات على الناخب و المترشح و السماح بحرية التعبير المتساوي و التكافؤ في الإمكانات التي تضمن حرية الرأي.
- ✓ **نزيهة:** أي أن الأطر الرسمية و الوسيطة تضمن الحياة للمؤسسات العامة مما يكرس ميزة التعددية.

2. المشاركة السياسية الدائمة:

وهي تدعم التنمية السياسية من خلال حق التجمع والدخول في الجمعيات وإنشاء أحزاب سياسية، و المشاركة الدائمة هي شاملة وأكثر فعالية ى إيصال حاجات المجتمع، حيث تعتبر مصدر طاقة للنظام السياسي حسب **دايفيد أستون** لضمان استقراره وفعاليته التمثيلية .

3. المشاركة السياسية التمثلية :

فالمشاركة تمثل آليات وظيفية معقدة تقوم بتحريك دواليب الاتصال المستمر أو الظرفي بين الحاكم والمحكوم بصفته تفاعلية غير محدودة ولا استثنائية وتقوم بالمساهمة التمثيلية

1

للمواطنين في المؤسسات المحلية كالبلدية أو الجمهورية والمجالس الشعبية الولائية لاتخاذ قرارات متعلقة بالتنمية أو على المستوى الوطني.[1]

كما يصنف إبراهيم أبراش أشكال المشاركة السياسية إلى ثلاثة مستويات [2]:

أ. مشاركة منظمة :

تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، في إطار برامج محددة، تقوم بها الأحزاب السياسية، والنقابات، والاتحادات المهنية، والمجلس المنتخبة.

ب. مشاركة مستقلة :

يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك .

ت. مشاركة ظرفية :

تتم في المناسبات وتظم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور، أي عامة الناس، تتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات.

ثانيا: ومستويات المشاركة السياسية.

تعددت رؤى المفكرين حول مستويات المشاركة السياسية، وهذا ما عكس من تعريفاتها المختلفة، فانطلاقا من تعدد النشاطات السياسية وفكرة أن النسبة الحقيقية للمشاركة السياسية

[1] سعاد بن قفة، **المرجع السابق الذكر**، ص 93.

[2] محمد الأمين لعجال أعجال، **المرجع السابق الذكر**، ص 245.

تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى وتناقصها الملحوظ، نجد الباحث "**ميلبراث**" في كتابه الموسوم "**بالمشاركة السياسية**"، أرى أنه ثمة فئات ثالث يمثلون مواقف ثالث بالنسبة للمشاركة السياسية الاعتيادية[1] :

- ✓ **اللامبالون:** وهم أولئك الذين لا يشاركون أو انسحبوا من العملية السياسية.
- ✓ **المتفرجون:** وهم الأفراد قليلو التفاعل مع العمليات السياسية وهي تشكل الغالبية من المواطنين
- ✓ **المنازلون:** وهم الايجابيون أو المقاتلون في السياسة تشكل النسبة الأقل من المواطنين المشاركين.

وفقا لهذا التصنيف يمكننا أن ندرس المشاركة السياسية ألي مجتمع مهما كانت عراقة الديمقراطية فيه ولكن وجب توفر درجة عالية من المعلومات والشفافية، لقياس المشاركة السياسية وتصنيفها وفق النماذج المقدمة، ومن خلالها يمكن رصد نسب المشاركة السياسية ما إذا كانت في تطور أو استقرار أو تدهور ينبأ بأزمة وجب التنبيه لها.

و نرصد كذلك انطلاقا من فكرة أن المشاركة السياسية هي عمل نابع من الإرادة الحرة للمواطن،يمكن تقسيمها إلى مستويات ثالث وفقا لدرجة الاهتمام بالممارسة السياسية وهي[2]:

- ➢ **المستوى الأول:** وهو المستوى الذي يمثل الممارسة الفعلية للنشاطات السياسية،وهم المواطنون الذين يمارسون نشاطات سياسية مختلفة.
- ➢ **المستوى الثاني:** يحتوي على مجموع المواطنين المهتمون بالنشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

[1] زكرياء حريزي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 18-19.

[2] **أماني العابد**، أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري دراسة الانتخابات التشريعية 2012، (مذكرة ماستر منشورة)، بسكرة، 2017/2016، ص 16-17.

➢ **المستوى الثالث:** يشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية وال يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وان كان بعضهم يفضل المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما تكون لهم مصلحة مباشرة ومحدد بناء على هذا التصنيف، يمكننا أن نقول أن اتساع دائرة المجتمع التي تنتمي للمستوى الثالث تعتبر من أحد المقاييس التي يمكن أن تفسر أزمة مشاركة سياسية.

شكل رقم 01

التسلسل الهرمي للمشاركة ل ميلبراث وجويل.

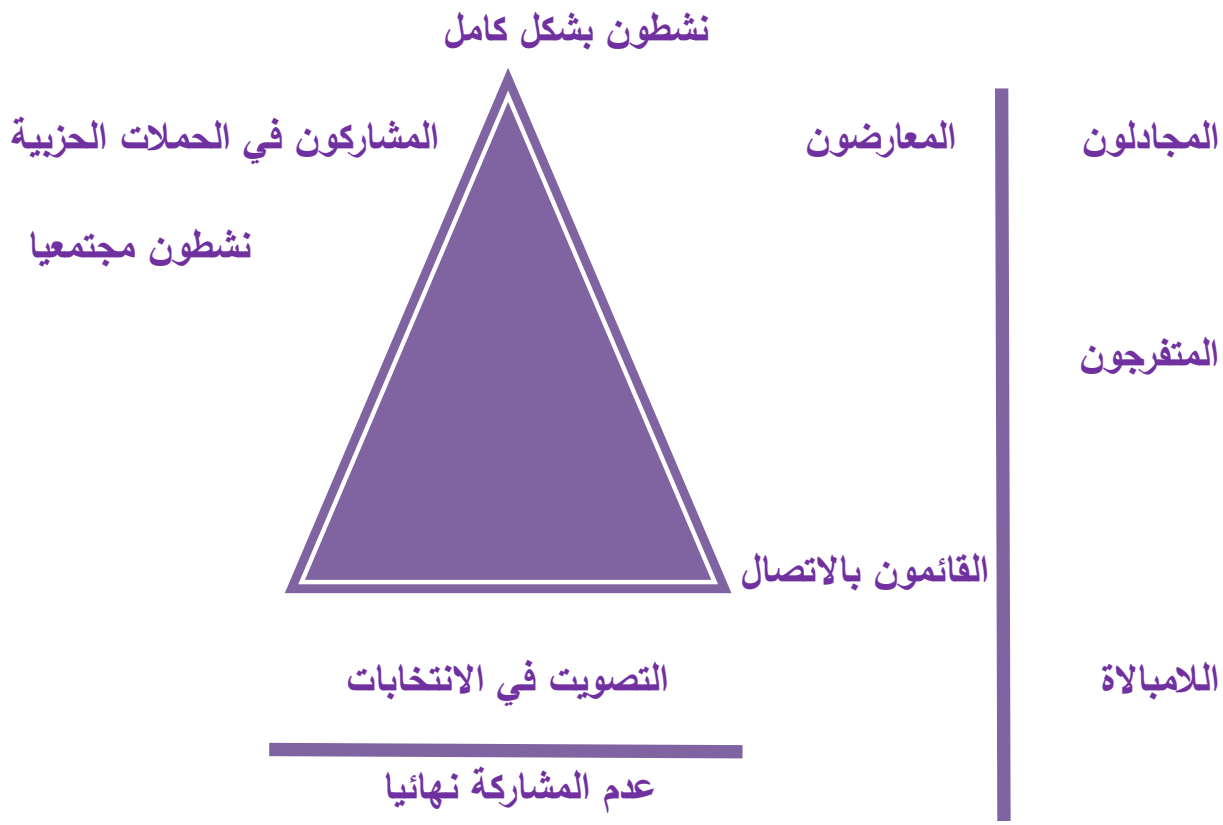

المصدر: سعاد بن ققة، **المرجع السابق الذكر**، ص 87.

المبحث الثاني:السياق النظري للمشاركة السياسية.

تعتبر المشاركة السياسية من أهم المواضيع على الساحة العلمية، حيث شغلت المفكرين والدارسين في معظم المستويات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية؛ وذلك لارتباطها بأفراد المجتمع على حد سواء وبغض النظر عن فئاته وأعراقه وذلك لاشتراكها لمجتمع واحد وثقافة واحدة تؤدي إلى المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات، لذلك سأقوم في هذا المبحث بدراسة نظريا ومحددات وكذا العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية.

المطلب الأول:النظريات المفسرة للمشاركة السياسية.

ظهرت العديد من النظريات التي عالجت ونظرت في المشاركة السياسية كونها ظاهرة سياسية تفرض نفسها إلى الوجود لابد لها أن تستند إلى تصورات نظرية علمية ومن بين النظريات نجد:

1. المدخل البنائي الوظيفي :

إن رواد المدرسة البنائية الوظيفية وعلى رأسهم بارسونز ينظرون إلى المجتمع باعتباره نسق متداخل العناصر لا يمكن فهمه إلا بواسطة فهم مكوناته، وأن النظام السياسي في ضوء علاقة تكاملية بالنظم الأخرى باعتباره نسقا فرعيا يؤدي طبقة إيجابية للنسق الأكبر في المجتمع، أي أن المشاركة السياسية للأفراد في إطار ديمقراطية حقيقية تؤدي دورا إيجابيا في المجتمع، ومن خلال المشاركة السياسية لأفراد المجتمع بذلك تتيح ما يسميه بارسونز القوة بوصفها مطابقة للسلطة الشرعية وهي السلطة التي تتبع في تصوره من أهداف جماعية متفق عليها؛ حيث بارسونز القوة بوصفها مطابقة للسلطة الشرعية وهي السلطة التي تتبع في تصوره من أهداف جماعية متفق عليها.[1]

[1] مصعب جعفورة، **المرجع السابق الذكر**، ص 27.

2. نظرية الصراع الطبقي الكلاسيكية الماركسية:

حيث ترى هذه النظرية أن الصراع الطبقي ينتهي بانتصار طبقة العمال البرولوتيريا على الطبقة البرجوازية ويتحول النظام من رأسمالي إلى اشتراكي.[1]

وفي إطار رؤية الاتجاه الماركسي للمشاركة السياسية فإن تصور في الاتجاه الديمقراطي الحقيق لا يمكنه أن يقوم إلا في مجتمع اشتراكي خال من الطبقات التي تسوده حكم العمال والتي في ظلها تتحقق الديمقراطية مدارها بحيث تصبح للوهلة الأولى ديمقراطية الفقراء ثم ديمقراطية الشعب كله وليست ديمقراطية حقائب المال.

3. النظرية الشعبية الديمقراطية :

ترى ان الديمقراطية تتطلب أن يتفاعل المواطنون بصفة مستمرة من المناصب الحكومية فيما يختص بالسياسة العامة، وكلما زادت مناقشة الناس لشؤون السياسة كلما زادت مشاركتهم الفعالة في التصويت وينشأ بذلك التنافس على المشاركة المحلية في الأحزاب الجماهيرية، كما ينظر إلى المشاركة الشعبية على أنها مقوم أساسي للحكومة الديمقراطية داخل المجتمع.

4. نظرية المشاركة والديمقراطية:

وتعود هذه النظرية إلى **كارول باتمان** وتشير إلى أن هذه النظرية تقوم على فرضين أساسيتين: [2]

- **الأولى** : هنالك علاقة طردية بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة السياسية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 27.

[2] **يوسف عناد زامل، وبن حمودي حنبوي**، "المشاركة السياسية والانتخابات للمرأة"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 07، العراق، 2012، ص 04-05.

- **الثانية:** هنالك علاقة طردية بين مجال العمل الصناعي والمشاركة السياسية أي أن المشاركة السياسية تزداد في المجتمعات الصناعية.

وتنقسم هذه النظرية بدورها إلى نظريتين أساسيتين:

- **نظرية سيادة الأمة:** حيث ترى أن السلطة لا ترجع أفراد محددين بذواتهم بل تعود إلى سيادة الأمة والأخذ بنظام الديمقراطية النيابية.
- **نظرية سيادة الشعب** : وترى ان المشاركة الإنتخابية هي ليست وظيفة بل هي حق لكل فرد عاقل وراشد طالما يملك جزء من السيادة الشعبية.[1]

5. نظرية الاختيار العقلاني:

يرى كل من ليفي وجيمس كولمان أن نظريات الاختيار العقلاني في تفسيرها للمشاركة السياسية أن الأفراد في إطار المناخ السياسي للمشاركة السياسية يقومون بحساب التكاليف والفوائد الخاصة بالمشاركة السياسية وقد لا تكون نقدا بل مزايا ومنافع مثل الحصول على القوة والتفوق أو خدمات عامة.

ويرى السوق السياسي أن المواطنين السياسيين الذين يشاركون في السوق السياسي يحاول كل منهم الحصول على تحقيق أقصى فائدة ممكنة من خلال المشاركة السياسية.[2]

6. <u>نظرية التحديث السياسي:</u>

إن المشاركة السياسية لا توجد في شكلها المثالي إلا في ظل بناء سياسي حديث في المجتمع الحديث يتصف بالتحضر؛ انتشار التعليم؛ طبقة وسطى، ودولة منتجة ومصدرة، وزيادة الدخل القومي هذا ما يتيح عنه وجود أفراد ذوي دخول مرتفعة.

[1] يوسف عناد زامل، وبن حمودي حنبوي، **المرجع السابق الذكر**، ص20.

[2] مصعب جعفورة، **المرجع السابق الذكر**، ص 28.

حيث يرى **ليرنز** أن المجتمع الحديث يعد مجتمع مشارك عكس المجتمعات التقليدية التي كان يسيطر فيها نظام الحزب الواحد.[1]

المطلب الثاني:محددات المشاركة السياسية

محددات المشاركة السياسية تؤثر التغيرات في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستويات المشاركة السياسية في المجتمع، فتفرز التنمية عوامل متعددة منها ما يعزز المشاركة السياسية ويؤثر في أنماطها، ومنها ما يعرقلها ويحد من نطاقها لذلك فالمحددات التي تعزز المشاركة السياسية في المجتمع هي :

1. <u>التنشئة السياسية:</u>

وهي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسي ة الخاصة، ومعارفه ومشاعره وتقييماته البيئية، ومحيطه السياسي، كما أن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطويرية يتمكن المواطن؛ من خلالها من النضوج سياسيا وخلال هذه العملية يكسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءا من توجهاته الاجتماعية العامة، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية.[2]

2. <u>المنبهات السياسية:</u>

إن تعرض الفرد للمنبهات السياسية يزيد من معارف السياسة ، وينمي إهتماته العامة، ومن ثم يكون لديه الاستعداد لمزاولة الأنشطة السياسية هذا الفرض يعني أن تعرض الإنسان للمنبهات السياسة يزيد من احتمال مشاركته دون أن يعني بالضرورة مشاركته فعلا والمنبهات

[1] **المرجع نفسه**، ص 29-30.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، لبنان: دار النهضة العربية، 2008، ص 202.

السياسية هي تلك المعلومات والأخبار التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية وكذا يثار في الاجتماعات العامة والمحادثات الشخصية وما يثار في الحملات الإنتخابية.[1]

والحقيقة أن مستوى التعرض للمنبهات السياسية يرتبط بالعديد من العوامل كالانتماء الطبقي والمستوى التعليمي والوضع الثقافي ومحل الإقامة وبالتالي فانه يمكن القول أن الطبقة الوسطى وسكان الحضر والمتعلمين أكثر استعدادا لقبول المنبهات السياسية بخلاف غيرهم من العمال وسكان القرى والبدو والأميين كذلك لشخصية الفرد دور مهم في التأثر بالمنبهات السياسية فالفرد الحزبي أو العقيدي أكثر ميلا إلى استقبال المنبه السياسي والتفاعل معه قياسا بالدين لاهوية حزبية لهم.[2]

3. المتغيرات الاجتماعية:

مستوى المشاركة السياسية يرتبط بالعديد من المتغيرات الاجتماعية كالجنس وعامل السن والغنى والفقر والصحة والمرض والبعد والقرب من المدن والمعرفة والجهل فبدون شك أن التحسن في المستوى المعيشي يسهم ولو بقدر ضئيل في رغبة المواطن في المشاركة السياسية فأصحاب الدخل المتوسط أكثر استعدادا للمشاركة من نظائرهم من ذوي الدخول الدنيا كذلك فمن ارتفاع مستوى التعليم يجعل الإنسان أو الفرد المتعلم أكثر إيمانا وأشد وعيا بأهمية المشاركة ولاشك أن الأمية تأتي في مقدمة العوائق التي تعوق المواطنين عن المشاركة السياسية ولعل هذه الإشكالية تأتي في مقدمة العوامل التي تعوق التنشئة السياسية في الدول النامية.[3]

---

[1] **عفاف رحومة**، دوافع انتماء المرأة للمجالس المحلية المنتخبة : دراسة استطلاعية لانتخابات 29نوفمبر2012 ورقلة، (مذكرة ليسانس منشورة)، ورقلة ، ص 16.

[2] عفاف رحومة، **المرجع نفسه**، ص 17.

[3] نبيلة بن خالد، **المرجع السابق الذكر**، ص 47.

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية.

أولا: الثقافة السياسية:

لكل مجتمع ثقافة خاصة تميزه عن المجتمعات الأخرى ألنها نابعة من الثقافة العامة للمجتمع لاحتوائها على مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة هذا المجتمع فتميزه عن غيره، لذلك تعرف الثقافة السياسية على أنها مجموعة من الأفكار التي تتكون لدى الأفراد على صلتهم بمن يحكمهم ويشرف على تنظيم شؤونهم العامة.[1]

كما تبين مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم بشكل سلوك سياسي من جانب المواطنين اتجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية اتجاه المجتمع ككل، فالثقافة السياسية عماد السلوك السياسي بما يؤدي المشاركة السياسية[2].

فيتضح أن الثقافة السياسية تمنح البنية والمعنى للمجال السياسي بنفس الطريقة التي تمنح بها الثقافة الانسجام والاندماج في لحياة الاجتماعية، وطالما أن السياسة تعني بشكل عام تسيير شؤون المجتمع فإنه البد أن تتأثر بثقافة المجتمع الذي تقوم على أمر، لا يمكن أن تحيد عن هذه القاعدة، إذ لا يمكن فصل السياسة عن الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري والتي هي نتاج العوامل المختلفة .

ولهذا نجد الثقافة السياسة تدل على توجهات السياسية الجماهيرية عبر النظام السياسي بكليته، وما يعتقد الشعب إزاء البنى والمؤسسات السياسية ودورها في تحديد السلوك الانتخابي، باعتبار أن الانتخابات عملية مهمة في الدولة الديمقراطية فهي تمثل التعبير الرمزي للمجتمع

[1] **فاطمة بودرهم**، المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية، (أطروحة دكتوراه منشورة)، الجزائر، 2010-2011، ص 21.

[2] محمود حامد مهمور، **علم الاجتماع السياسي**، ط01 ،عمان: دار البداية،2012، ص.174.

وعن مدى نضج ثقافته السياسية، وتدني هذه الأخيرة لدى المواطنين يشكل عائقا أمام عملية المشاركة السياسية.[1]

ثانيا : العوامل الاجتماعية:

العوامل الاجتماعية التي هي مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها تعتبر من المحددات الأساسية لسلوكيات الأفراد في مختلف المجالات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ويدخل في الظروف الاجتماعية الجنس، العمر، المستوى العلمي، مكان المعيشة، المعتقدات أو تطبيق القيم السائدة مثل العادات، التقسيمات الاجتماعية، الريف الخضر، والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته، ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه.[2]

تعتبر ظاهرة الأمية يعتبر من العوامل التي تدخل في تحديد المشاركة السياسية، فالمجتمعات التي تشيع فيها ظاهرة الأمية، قد تمهل الانتخابات وال توليها اهتماما نظرا لضعف ثقافتها ومستواها العلمي، فالأمية تتسبب في انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية.[3]

كما أن عامل الفقر محدد أداء المشاركة السياسية، مما يجعله يبدي سلوكا معينا، فالمواطن الفقير قد لا يكترث لمجريات الحقل السياسي عامة والانتخابي على وجه الخصوص نظرا ألن جل اهتمامه منصب حول اكتساب قوت يومه، كما أنه لا يمكن أن نتجاهل فئة من الفقراء خاصة المثقفة تطمح وتتفاعل بعمليات المشاركة السياسية، التي تعد إحدى الآليات التي تمكنها من التغيير بحثا عن حلول لآلفات التي تعاني منها.[4]

---

[1] ناظم عبد الواحد الجسور، **موسوعة علم السياسة**، ط01،عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 ،ص145.

[2] **فاطنة قعمير**، الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر، بومرداس، 1999-2014، (مذكرة ماستر منشورة)، 2015-2016، ص 61.

[3] ثروت مكي، **الإعلام والسياسة**، القاهرة: علم الكتاب للنشر والتوزيع، 2005 ،ص95.

[4] فاطنة قعمير، **المرجع السابق الذكر**، ص 62.

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي أحد الفواعل الأساسية في بناء ظاهرة سياسية ومنها العملية السياسية، التي يتدخل فيها الاقتصاد بقوة، حيث يعتبر محدد أساسيا للمشاركة السياسية للفرد سواء بالمشاركة أو بالمقاطعة، ولقد بينت عدد من الدراسات بأن أصحاب الدخول الاقتصادية المنخفضة وذوي المنزلة الاجتماعية المتواضعة أقل ميال إلى الاهتمام بالشؤون السياسية، وتكون لهم معلومات سياسية قليلة ودرجة انخراط ضعيفة عكس الأفراد ذوي الدخل العالي.[1]

كما أن الفرد الميسور اقتصاديا يكون أكثر مؤهل سياسي، فقد بينت بعض الدراسات أن ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد وارتفاع منزلتها الاجتماعية قد تخلق لديه شعورا بالأهلية السياسية، وأن هذا الشعور هو الذي يزيد من احتمالية مشاركة الفرد في العملية السياسية.

[1] المرجع نفسه، ص 63.

خلاصة الفصل

نخلص من خلال الدراسة إلى أن المشاركة السياسية واحدة من أهم متطلبات ودعائم أي نظام سياسي من جهة، و تعبيرا عن مساحة الديمقراطية والحرية التي يوفرها هذا النظام من جهة أخرى، فهي أداة و وسيلة فعالة لتحقيق التنمية السياسية للمجتمع.

كما تعتبر المشاركة السياسية الأداة الفعالة لمشاركة الأفراد فالعملية السياسية، وذلك للخصائص التي تمتاز بها حيث أن المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام في نفس الوقت فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اتجاه قضايا مجتمعه، إضافة إلى أنها عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة تجمع كل المجالات.

إضافة إلى أن المشاركة السياسية تعتبر مبدأ وأساس في النظام السياسي الديمقراطي في الدولة، حيث أنها كلما زادت المشاركة السياسية زاد الوعي وانتشرت المساواة في عملية تقرير المصير للشعوب.

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية السياسية

تمهيد

شهد العالم في الآونة الأخيرة جملة من التطورات التي كانت من نتائجها بروز موضوع التنمية السياسية على وجه الخصوص الذي يحمل في مضامينه عدة معاني ومفاهيم جديدة على الساحة الدولة.

لذلك وجب على الدارسين الخوض في هذا الموضوع لتحديد معالمه، وعليه برزت عدة إشكالات؛ خصوصا بسب التعدد في المفاهيم المتضمنة للتنمية السياسية؛ حيث يرجع هذا التعدد إلى اختلاف الخلفيات الفكرية للدارسين وكذا اختلاف التخصصات التي تدرس فيها التنمية السياسية.

ناهيك عن المشكلات التي تعاني منها موضوع التنمية السياسية

وعليه سنقوم في هذا الفصل دراسة الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية السياسية من خلال مبحثين؛ على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم التنمية السياسية.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية السياسية.

المبحث الأول : مفهوم التنمية السياسية

إن مفهوم التنمية والتنمية السياسية خصوصا يحملان عدة مضامين ومعاني ودلالات مختلفة لها أهميتها وأهدافها وكذا خصائصها في البيئة المعرفية، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تعريف التنمية السياسية؛ التطور التاريخي لمفهوم التنمية السياسية وخصائص وأهداف التنمية السياسية.

المطلب الأول : تعريف التنمية السياسية

إن مفهوم التنمية السياسية مركب من لفظين **(التنمية)** و**(السياسة)** بمعنى سياسات التنمية لذلك سوف نتناولها على النحو التالي:

1. التنمية:

أ. لغة :

تعني الزيادة والانتشار؛ حيث جاء في لساس العرب أن نميتا، أنميتا وتنمية بشد النون والميم أي تبلغ على هذا الوجه الإفساد وهذه صفة مذمومة.[1]

لقد اختلف مفهوم التنمية في اللغة العربية واللغة الإنجليزية حيث يتضح هذا الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية؛ حيث يشتق لفظ "**التنمية**" من "نمى"؛ بمعنى الزيادة والانتشار.

أما لفظ "**النمو**" من " **نما**" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينموا نموا، وإذا كان لفظ "**النمو**" أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح. إلى أن اللفظ على المفهوم الأوربي يشوه اللفظ العربي، **فالنماء** يعني أن الشيء يزيد حاليا بعد حال من نفه بالإضافة إليه وإذا كان الاشتقاق من "**نمى**" على وزن "**فعل**" فذلك يعني **التنمية** تكون بفعل **فاعل** للدلالة الطبيعية، إذن فأصل أن تكون نابعة من الذات لا من الغير.

وطبقا لهذا الدلالة فإن مفهوم **التنمية** في اللغة الانجليزية لا يعد مطابقا للمفهوم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرته على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي وليس

[1] إبن منظور، **لسان العرب**، المجلد 10، ط03، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1993/1413، ص 283.

وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة كما يعد مفهوم التنمية في اللغات الأجنبية مقترنا بالنمو الاقتصادي القومي. [1]

ب. اصطلاحا :

أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل على جميع المستويات النظرية والتطبيقية؛ وروجت له الكثير من المؤلفات منها الاقتصادية؛ الاجتماعية؛ السياسية إذن فمصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات ومن بين من استخدم هذا المصطلح:

بوجين ستيلي حيث اقترح خطة للتنمية عام 1889م؛ كما استخدم الرئيس الأمريكي **هاري ترومان** لفظ التنمية في خطابه الافتتاحي أمام هيئة الأمم في 20 مارس 1949م في معنى قوله أن مفهوم التنمية لم يكن معروفا بالمعنى والمفهوم المتداول اليوم فقد كان خليطا بين التجارة والرفاه الاجتماعي ومقرونا بالحرب الباردة والتنافس العالمي وكثيرا ما كان مقرونا بالنمو الاقتصادي مع إغفال الجوانب الاجتماعية والثقافية.[2]

وعرف **رستو** التنمية أنها:" عملية مجتمعية واعية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية يؤكد ارتباطا بين المكافئات والجهد ويعمق متطلبات المشاركة الأمن الفردي والاجتماعي والقومي." ينطلق هذا التعريف من كون التنمية عملية منظمة وغير عشوائية حيث يتم بموجبها أنتاج منتظم وكذا ترابط بين جميع الأنساق.[3]

وعرفها **التوفيق صادق** على أن التنمية هي عملية مجتمعية تراكمية في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية." أي أن التنمية تحدث بصفة تراكمية ضمن مدة زمنية طويلة ومستمرة إضافة إلى تميزها بالتداخل والتعقيد في شتى المجالات التي تدرس فيها التنمية بكل أبعادها.[4]

---

[1] **حيرية تيتلية**، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية السياسية، (مذكرة ماستر منشورة)، المسيلة، 2017/2016، ص29.

[2] تيتلية حيزية، **المرجع السابق الذكر**، ص 29

[3] **المرجع نفسه**، ص29-30.

[4] **المرجع نفسه**، ص30.

2. التنمية السياسية :

تضير التنمية السياسية إلى مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة السياسية التي تؤدي نقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث عن طريق الربط بين قدرة وقابلية الإنسان وتأسيس بنى جديدة قادرة على التكيف والمواءمة مع التغيرات الحديثة في الساحة الدولية والساحة الوطنية.

حيث يعرف صامويل هنتنغتون التنمية السياسية على أنها: "عملية نمو في كفاءة المؤسسات بحيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية."[1]

حيث يرى **هنتنغتون** أن النمو والتطور السياسي صفة الاستقرار وهذا يأتي بازدياد تأسيس منظمات المجتمع المدني ويمكن تعريف مستوى التأسيس في أي نظام سياسي بالقدرة على التكيف.[2]

تعد **التنمية السياسية** حركة تغيَير محسوبة وسلطة ومدروسة، تستهدف تحديث الحياة السياسية، حيث تعتبر عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية كما أنها عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات.[3]

كما قدم لوسيان باي في كتابه جوانب ومظاهر التنمية السياسية عشرة تعريفات نذكر منها ما يلي:[4]

- ✓ أن التنمية السياسية هي متطلب سياسي للنمو الاقتصادي.

---

[1] ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 15.

[2] هني سيف الدين عشيط، **المرجع السابق الذكر**، ص26.

[3] عبد الوهاب غالب، "التنمية السياسية وإشكالية الهوية في الجزائر دراسة نقدية في المنظومة التعليمية والعالمية"، تم الإطلاع على المقال يوم 15 مارس 2019، على الساعة الثانية صباحا، ص 01، على الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10575

[4] **صالحة حبيطوش**، التمكين السياسي للمرأة العربية ودوره في تحقيق التنمية السياسية، (مذكرة ماستر منشورة)، 2015/201، ص 18.

- ✓ أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- ✓ أن التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة والأمة.
- ✓ أن التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- ✓ أن التنمية السياسية هي تعبئة الجماهير ومشاركتها.
- ✓ أن التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- ✓ أن التنمية السياسية هي تطوير الثقافة.
- ✓ أن التنمية السياسية هي إحداث التغيير المنظم والاستقرار.
- ✓ أن التنمية السياسية هي سياساتها نمتاز بها المجتمعات الصناعية.

أما تعريف جيمس كولمان للتنمية فقد وضعه في ثلاث أبعاد أساسية:[1]

أولا : تاريخية حيث يركز هذا البعد على مجموعة من المتغيرات في الثقافة والبيئة السياسية مترافقة مع العمليات التحويلية الرئيسية.

ثانيا : نمطية التنمية السياسية كحركة تبدأ من نظام تقليدي غير حديث غير تقليدي أو إحداثي.

ثالثا : تطويرية بوصف التنمية السياسية عملية تهدف غلى الزيادة غير المحدودة في قدرة حل المشكلات وتحقيق الاجتماعية الواضحة.

كما عرفها **عبد الحليم الزيات** على أنها: "عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عضوي يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم تتسق مقوماته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في نفس الوقت منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية."[2]

كما عرفها **أحمد وهبان** بأنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات المشاركة الجماهيرية في الحياة

[1] هني سيف الدين، **المرجع نفسه**، ص 29.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق الذكر**، ص 143-144.

السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة.[1]

يرمي الباحثين من خلال تعرفيهما للتنمية السياسية على أنها عملية مجتمعية ذات أبعاد تاريخية ودائمة التطور بشكل مستمر، كما أن عملية التنمية السياسية لها أهداف خاصة بالمجتمع وأخرى خاصة بالمجتمع ويبرز ذلك من خلال التكامل في المجتمع وكذا رفع فعالية ومعدلات المشاركة السياسية وأيضا ارتباطها بكفاءة الأجهزة الإدارية في الحكومة واستمداد شرعيتها من الإطار القانوني في الدولة.

كما قدم **عبد المنعم المشاط** تعريفا للتنمية السياسية من خلال خصائصها والتمييز بينها وبين عملية التنمية الاجتماعية،[2] وتتمثل في:

- **التنمية السياسية عملية تطويرية:** وليست مرحلة معينة كما أنها ليست موقعا معينا ويترتب على ذلك عدك نتائج من بينها أنها غير مطلقة في نتائجها ومؤشراتها؛ كما أن حركة التنمية السياسية تمتاز بعدم السكون و أنها غير محتكرة من أي دولة على دولة أخرى.
- **التنمية السياسية عملية شمولية:** والمقصود من ذلك أنها علية شاملة لجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي أن التنمية السياسية جزء من كل ولن تتحقق بدون وجود الأنساق الأخرى.

كما أن للتنمية السياسية عدة خصائص من بينها:[3]

أولا: هي عملية تتطلب فترة طويلة زمنيا، فهي تجلب تغيرات عقيمة إلى مجتمعات تقليدية، تستلزم فترات ممتدة حتى ترسخ هذه التغيرات، والمعروف أن المجتمعات الغربية قد استغرقت قرونا عديدة حتى أصبحت حديثة أو عصرية.

---

[1] عائشة عباش، **المرجع السابق الذكر**، ص20.

[2] هني سيف الدين عشيط، **المرجع السابق الذكر**، ص32.

[3] **نور الدين دخان، إسماعيل زروقة**،" التنمية السياسية: إشكالات هندسة التغيير"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 06، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 25-26.

ثانيا: هي عالمية تحدث اليوم في كل المجتمعات بدرجات وأشكال مختلفة، وترتبط بظاهرة العولمة وما يصاحبها من انفتاح اقتصادي على مستوى العالم، بروز وانتشار تقنيات جديدة في الاتصالات، والأقمار الصناعية، وتطور الحاسبات الآلية والمعلومات والرسائل عبر العالم بصورة تحقق إلى حد كبير مفهوم القرية العالمية، وبطريقة غير مسبوقة تماما.

ثالثا: والتنمية هنا مفهوم نسبي تعرفه كل المجتمعات المعاصرة، على اختلاف مستوياتها الحضارية، فالمجتمعات المتقدمة – كالولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان – تسير شأنها في ذلك شأن المجتمعات الأقل تقدمًا، في طريق التنمية.

3. المفاهيم المتداخلة مع التنمية السياسية:

مع ظهور مصطلح التنمية السياسية برزت عدة مفاهيم تتداخل مع مفهوم التنمية السياسية إلا أنها تختلف عنه من حيث الأهداف؛ وتتمثل أهمها:

أ. التحديث السياسي:

يعتبر التحديث السياسي من أهم المفاهيم التي اقترنت بعملية التنمية السياسية، حيث عرف بأنه تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى المؤسسات السياسية القائمة من ناحية وفي مجال الفكر والثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى.

كما أن التحديث السياسي بمعناه العام هو "تلك العمليات التي تتعلق بتمايز المؤسسات السياسية وصبغ الثقافات السياسية بطابع عقلاني، التي من شأنه بتدعيم قدرة النظام السياسي للمجتمع." [1]

كما حدد **لوسيان باي** في عناصر التحديث السياسي التي تتمثل فيما يلي:

- الاتجاهات الحديثة نحو المساواة في العملية السياسية والتنافس لتولي المناصب.
- قدرة النظام السياسي في صياغة وتنفيذ السياسات.
- التمايز في التخصص في العمليات السياسية من حيث الهداف والتأثير.[2]
- العلمانية وفصل الدين عن السياسة من حيث التوسيع والتكامل.

---

[1] السيد عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق الذكر**، ص 94.

[2] **دنيا بلعباس وأمينة قويدر بن حامد**، دور التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد، (مذكرة ماستر منشورة)، ص 23.

كما عرفه **كارل دويتش** بأنه: "عملية الانتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة وبانعدام التخصص وتأدية وظائف محددة إلى المجتمع مع تعدد المهمات السياسية وتظهر المجموعات السياسية المتباينة وتتسع درجة المشاركة.[1]

ب. الإصلاح السياسي:

يقصد الإصلاح السياسي من الناحية اللغوية التغيير أو الانتقال من حالة إلى حالة أخرى أحسن منها وبعني ايضا التبديل الجذري لهياكل وبنى اجتماعية وسياسية قائمة.

كما يعرف الإصلاح السياسي أنه اتجاهات للإصلاح داخل المجتمع إما بالعودة إلى الجذور وإحياء الثقافات القديمة أو التمرد على المحافظة وإتباع أساليب جديدة في مختلف المجالات والقطاعات الخاصة بالدولة وكذا تنفيذ السياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإدارية والثقافية للنمو والتقدم.[2]

كما يعرفه **قرادو ليمونك** على أن الإصلاح على انه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي، خلال فترة زمنية محددة وعلى جماعة بشرية محددة.[3]

كما ذهب **علي صلاح الدين** على انه تدبير من شانه دعم الشرعية السياسية وتطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما.[4]

كما يعرفه **معجم المصطلحات** في عصر العولمة أنه :" خلق الإدارة الفعالة للقيام بالإصلاح أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ومتى وكيف تفرض الاحترام وحدود هذا الاحترام.[5]

---

[1] وسام حسين علي العيثاوي، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2013**، ط1، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2018، ص19/18.

[2] **شعبان العيد**، الإصلاح السياسي في الجزائر(2013/2008) ،(مذكرة ماستر منشورة)، 2014/2013، ص18-19.

[3]مسلم بابا علي، " محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 09، جامعة ورقلة، 2013، ص273.

[4]كمال المنوفي و يوسف الصواني، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة العربي**، ليبيا: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2006، ص48.

[5] إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **معجم المصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية وإعلامية**،مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003، ص51.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية السياسية

من الواجهة التاريخية نستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينات القرن العشرين رغم البوادر الحقيقية التي ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات أي مع ظهور المدرسة السلوكية والتي أعطت الكثير من اهتماماتها لمفهوم التنمية السياسية. عن طريق استعمال مناهج علمية والدمج بما هو نظري وما هو ميداني تجريبي[1]؛ وإحداث ما يسمى بالصدمة المنهجية.[2]

كما لم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال التنمية السياسية على البحثين فقط بل وحتى عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال.

لكن التنظير للتنمية السياسية ارتبط أساسا بالسسيولوجية الأنجلو سكسونية حيث تم إنشاء مجلس للبحوث للعلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة(1923)، حيث كانت لمبادرات الأولى للأبحاث عن طرق مختلف الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث وجمع المعلومات؛ وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا أي المنطقة التي تصلح عليها لاحقا.

وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي ومبحث راسي في علم الاجتماع السياسي تحول إلى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينات القرن العشرين من خلال إصدار لجنة السياسة المقارنة خمس مؤلفات في التنمية السياسية أهمها:

- كتاب **ألموند وجيمس كولمان** الذي صدر سنة1960 عن السياسة في المناطق النامية وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في العالم الثالث.
- كتاب **لونارد بيندر** عن إيران : التنمية السياسية في مجتمع متغير.
- كتاب لوسيان باي عن بورما: السياسة والشخصية وبناء الدولة.

[1] حيزية تيتلية، **المرجع السابق الذكر**، ص37.

[2] **ريم بن عيسى و نعيمة سمينة**، "التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة"، من الموقع الإلكتروني: http://www.alnoor.se/article.asp!id=173489. 2019/02/17 على الساعة 21:10.

ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو **نيل بال** الذي قام بتطوير مفهوم سيسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية أو دول العالم الثالث في مجتمع زراعي إلى صناعي.

وبالتالي تم الانتقال بالاهتمام بالتنمية السياسية في الدول الغربية إلى دول العالم الثالث؛ لأنها مكان خصب للتجارب والخبرات السياسية ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفر في هذه الدول وهي كالآتي:[1]

- ✓ الافتقار إلى التنسيق الإيديولوجي الواضح الذي يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي لدول العالم الثالث.
- ✓ ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية.
- ✓ ضعف البناء المؤسساتي للبنى السياسية.
- ✓ عدم وجود شرعية للأنظمة السياسية تجاه مواطنيها.
- ✓ عدم استقرار الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث.
- ✓ انتشار ظاهرة الفساد السياسي من خلال تهاون النخبة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة.
- ✓ المناخ السياسي الغير مستقر.
- ✓ ضعف المخططات الإستراتيجية للعملية التنموية.

المطلب الثالث: أهداف ومؤشرات التنمية السياسية

أولا : أهداف التنمية السياسية

للتنمية السياسية عدة أهداف تسعى لتحقيقها من بينها:

- لاحظ – فريدريك– أن أدبيات التنمية السياسية قد أغفلت – إلى حد كبير– تحديد الأهداف النهائية لعملية التنمية السياسية ويشير إلى أهمية ذلك بطرحه السؤال الآتي: من أجل تحقيق التنمية السياسية وجب طرح عدة أسئلة من بينها: لأجل من نحارب؟ وبقصد بالحرب هنا الجهد التنموي، فالتنمية السياسية في كثير من هذه الأدبيات لا تقدم قيم عليا، أو منظومة

[1] ريم بن عيسى ونعيمة السمينة، **المرجع السابق الذكر**، ص3-4.

متدرجة للقيم، وإنما ترك الأمر لكي يتكيف الإنسان مع تفضيلات وأولويات القيم وفق ما يتطلبه كل موقف، فكل موقف يفرض على الفرد القيم التي يختار من بينها[1].

- تهدف التنمية السياسية إلى تحقيق المشاركة السياسية حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم غايات التنمية السياسية التي تعكس وتجسد تنمية المساواة في الحقوق والواجبات.
- تهدف التنمية السياسية إلى التعبئة السياسية بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال وله قوته التي تمكنه من إشباع الحاجيات الاجتماعية لأفراد المجتمع.
- تهدف التنمية السياسية إلى تحسين قدرات النظام السياسي وكذا ترسيخ التكامل السياسي ويتطلب تحقيق هذا تقوية المؤسسات الحكومية وقدراتها وعقلنه كل شيء وترشيده.
- تهدف التنمية السياسية إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي من خلال العدل والمساواة بين الأفراد.[2]
- تسعى التنمية السياسية بشتى السبل إلى زيادة فاعلية مشاركة الجماهير في الحياة السياسية سواء بما يتصل باختيار الحكام وعلى المستويين المحلي والقومي، وما يتعلق بتأثير عملية صنع القرارات السياسة العامة في المجتمع. [3]
- تهدف التنمية السياسية إلى تحسين مستوى معيشة الفرد في الدول النامية ومضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومي.
- تهدف إلى تحقيق مساهمة أوسع في المشاركة في صنع السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها وإضفاء شرعية على السلطة من خلال التعرف على رغبات واتجاهات الشعب.[4]
- تحقيق المواطنة وبناء أمن هوياتي وثقافي لأفراد المجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي.
- تحقيق الحكم الديمقراطي من خلال بناء دولة القانون والمؤسسات الفعالة وتحقيق إدارة تنمية تمس جميع المجالات وهذا يؤدي إلى تلبية رغبات المجتمع.

---

[1] Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies** (New Haven, CT: Yale Univ. Press, 1968), p.152.

[2] **الزهراء بن خضار ومريم بلحسين**، دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر، (مذكرة ماستر منشورة)، الجلفة، 2017/2016، ص ص 22/21.

[3] **ليلى عمارة**، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية،(مذكرة ماستر منشورة)، بسكرة، 2013/2012، ص 41.

[4] الزهراء بن خضار ومريم بلحسين، **المرجع السابق الذكر**، صص22-23.

- تفعيل دور السلطات وإشراك الفواعل الأخرى ابتداء بالمواطن والمجتمع المدني وكذا القطاع الخاص وضمان الحفاظ على الديمقراطية والمساواة والكفاءة والمشاركة وحقوق المرأة والشباب.[1]

ثانيا : مؤشرات التنمية السياسية

لا يمكن معرفة مدى تطور أو تدهور عملية التنمية السياسية إلا من خلال مؤشرات تعبر عنه عدة معايير وهي؛ على النحو التالي:

(01) وجود شرعية للنظام السياسي :

تعتبر الشرعية من أحد أهم مؤشرات التنمية السياسية فهي تعكس حالة الرضا من قبل الشعب تجاه النظام السياسي ومعرف أبعاد قبول الشعب لهته السلطة أو عدم قبولها؛ كما تعتبر الشرعية حسب أدبيات الدراسة من أهم المبادئ والأركان السياسية التي بفضلها تحقق الديمقراطية بحذافيرها وكذا تكيفا مع الخصوصية البيئية للشعب.

كما عرفها **دونار روبنسون دفاتن** في دراسة الشرعية السياسية في إسرائيل الشرعية السياسية بأنها إحساس الناس بأنهم ينتمون إلى جسم سياسي واحد وأن المؤسسات المهمة في ذلك الجسم ملك لهم وأن وإن إرادتهم في التخطيط التنموي مهمة في صناعة القرارات السياسية.

كما أن تمتع النظام السياسي بالشرعية السياسية يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي الذي يهيئ المناخ المناسب لإعداد البرامج والمخططات التنموية في جميع القطاعات؛ ولكي تتحقق الشرعية يجب على الحكومة العمل على رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم على المستوى المحلي والوطني.

(02) المشاركة في الانتخابات:

وتعني المشاركة السياسية بأنها درجة اهتمام المواطن بأمور السياسة وصنع القرار فكلما زادت المشاركة السياسية من قبل المواطنين زادت قوة القرار السياسي.[2]

أما المشاركة في الانتخابات الرئاسية أو النيابية والحزبية والنقابية هي الوسيلة الحقيقية لإنشاء حكومات ديمقراطية تمثلها الجماهير؛ حيث أن العب هو الحاكم الفعلي في عملية صنع

[1] ليلى عمارة، **المرجع السابق الذكر**، ص42.

[2] مصعب شنين، **المرجع السابق الذكر**، ص38.

القرارات السياسية وذلك من خلال آلية الانتخاب كما أن المشاركة تعد من أهم قنوات الاتصال بين الحكومة والرأي العام.[1]

(03) العدالة في توزيع الثروة:

يضير معدل العدالة في توزيع الثروة إلى قدرة الدولة على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في مختلف الجوانب كالعدالة في توزيع الأجور والعدالة في تقلد المناصب ... إلخ.

كما أن مبدأ العدالة يتأثر عندما يحدث اختلال في النسب أو أساليب توزيع الموارد والثروات المتاحة على وحدات المجتمع وأفراده، إضافة إلى انه يرتبط بالمشاركة السياسية من خلال حالة رضا المواطنين على النظام السياسي مما يؤدي بهم إلى المشاركة السياسية.[2]

(04) حقوق المواطنة :

هي العلاقة القائمة بين الأفراد والدولة على أساس الانتماء والولاء للوطن ومعرفة كافة الواجبات المترتبة على الفرد اتجاه وطنه وكذلك معرفة كافة الحقوق التي يتمتع بها الفرد لكي يؤدي الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري المنوط به ومن بين هذه الحقوق ما يلي:

- ***الانتماء إلى الأرض***: فالأفراد عبارة عن مواطنين مجتمعين في رقعة جغرافية واحة اسمها الوطن.
- ***المساواة :*** يمكن أن يتساوى كل أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات برغم اختلاف لونهم وعرقهم ودينهم أو ثقافتهم.
- **المشاركة:** أي من الضروري أن يتشارك المواطن في اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الوطن والمواطنين.
- ***مساهمة مؤسسات المجتمع المدني***: أي مشاركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية والنقابات والهيئات الخيرية وغيرها.[3]

---

[1] الزهراء بن خضار ومريم بلحسين، **المرجع السابق الذكر**، ص13.

[2] مصعب شنين، **المرجع السابق الذكر**، ص 14.

[3] **إلياس قسايسية، جهيدة ركاش**،" إشكالية التنمية السياسية في الجزائر مقتضيات المراحل الإنتقالية والحاجة إلى ترشيد الحكم"، **مجلة أبحاث**، العدد02، باتنة، ديسمبر 2018، ص 08.

- ***الوعي السياسي*** : ونقصد بذلك مدى دراية المواطن بالحقوق والواجبات السياسية وقدرته على فهم المجريات السياسية التي تدور حول أحداث ووقائع معتمدا في ذلك على الثقافة السياسية.
- ***حرية الرأي والتعبير*** : وتعني أن يحقق للأفراد إبداء آرائهم وأفكارهم بحرية تامة وذلك بشتى الطرق من خلال وسائل الإعلام أو عن طريق الأبحاث العلمية دون ضغط أو تخويف.

(05) تغلغل الدولة في كافة أقاليمها :

تتجسد هيمنة الدولة على كافة أنحائها الإقليمية من خلال تبعية كل جزء داخل الإقليم إليها وتكون الدولة على دراية بما يجرى وهذه التبعية تسهل عملية التغلغل كما أنها تعكس أيضا قدرة الدولة على إعمال قوانينها وسياساتها العامة داخل شتى أرجاء إقليمها حيث تصبح قادرة على الإطلاع على الاحتياجات وحماية المناطق الحدودية من الخطر الخارجي.[1]

(06) مبدأ سيادة القانون :

نعني بذلك مبدأ تكافئ الفرص وضمان حرية التعبير واستقلال القضاء والحد من تعسف السلطة وضمان حقوق الإنسان.[2]

(07) وجود برلمان مؤسسي :

يمثل الإدارة الحقيقية للشعب ويمارس الصلاحيات الدستورية وذلك بالرقابة على السلطة التنفيذية والتشريع بكل استقلالية، ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة من ناحية تقديم الخدمات بجودة وكذا إشباع الرغبات.

08) إطلاق الحريات بين جميع فئات المجتمع :

بعيدا عن الخوف والإرهاب والتطرف الفكري وحماية الحريات الواجب تحقيقها؛ لأنها أساس الديمقراطية.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية السياسية.

شكلت نظريات ومداخل التنمية السياسية الإطار الفكري والنظري الذي من خلاله يتم تحليل مسائل التنمية كما سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مقومات التنمية السياسية.

[1] مصعب شنين، **المرجع السابق الذكر**، ص 15.

[2] الزهراء بن خضار ومريم بلحسين، **المرجع السابق الذكر**، ص40.

المطلب الأول:نظريات التنمية السياسية.

سنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة النظريات المفسرة لعملية التنمية السياسية ونذكر مها ما يلي :

أولا: نظرية التحديث:

انطلقت نظرية التحديث من تصور يقدم على التفرقة بين مجتمعين مختلفين تماما أولهما متقدم حديث والثاني متخلف تقليدي حيث يتوجب على المجتمع المتخلف وفقا لتصور هذه النظرية.السير على نفس المسار الذي سلكه العامل الغربي، إذا أراد أن يبلغ نفس الدرجة من التقدم و التطور.وتمتد جذور هذه النظرية التي تم تطويرها إلى إسهامات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع و خاصة إميل دوركايم و ماكس فيبر حيث ساهمت أفكارهما في إرساء الكثير من القضايا التي استندت إليها النظرية، فذكر منها:

- اختزال تطور المجتمع الإنساني في مرحلتين: مرحلة التخلف و مرحلة الحداثة.
- رفض تفسري التخلف في البلدان النامية بالعامل الاستعماري.
- التأكيد على دور المؤسسات التقليدية إلى تكرس القيم الغربية. [1]

حيث أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بدراسة أوضاع الدولة الحديثة الاستقلال حيث كانت تعيش حالة من التخلف واعتبر علماء الاجتماع والسياسة الغربيين أن المجتمع الصناعي في الدول الغربية المتقدمة يشكل نموذجا مثاليا على البلدان النامية وأن تسير على نفس النهج في التنمية والتحديث كما أن عملية التحديث هي عملية انتقال نحو أنماط ونظم اجتماعية وسياسية في أمريكا وأوربا ثم انتقلت إلى بقية القارات.[2]

كما يرى أصحاب نظرية التحديث إن الحداثة هي تحقيق النمط الغريب في التطور، إضافة إلى جملة الانتقادات الموجهة لنظرية التحديث قصر نظرتها وفهمها لعملية التحديث والتركيز على الدور المحدود للقضايا السياسية.[3]

---

[1] **دنيا بلعباس وأمينة قويدر بن حامد،** دور التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد: دراسة في واقع التجربة الجزائرية، (مذكرة ماستر منشورة)، معسكر، ص40.

[2] ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 44.

[3] ريتشارد هيجوت، **المرجع نفسه**، ص ص 47-48.

إذ يمكن اعتبار أن نظرية التحديث تكرس لنا مبدأ التبعية وذلك من خلال إبقاء الدول المتخلفة ملتصقة العالم الغربي وهذا من خلال تبنيها القيم الغربية لتحقيق التنمية.

ثانيا : نظرية الثقافة السياسية:

ظهرت بوادر هذه النظرية يف أواخر الخمسينات و أوائل الستينات التي كانت تركز على التحول من دراسة المؤسسات إلى دراسة السلوك غير الرسمي والذي يصفي الحيلولة على تلك المؤسسات مع ربط سلوك الأفراد بالنظام الذين يعيشون فيه.[1]

حيث تعود أفكار هذه المدرسة إلى دراسة غابريال ألموند ضمن الفترة (1958-1963) التي أقامها على خمسة بلدان و هي : أمريكا-بريطانيا-ألمانيا-ايطاليا و المكسيك و سأل فيه 5000 شخص،حيث كان موضوع الدراسة البحث في الثقافة المدنية تحديدا و ليس الثقافة السياسية، بمعنى دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة إذا ما كانت هذه الثقافة السياسية تساعد على تنمية ديمقراطية أو تعرقلها[2].

كما قام غابريال ألموند بتقسيم الثقافة السياسية إلى ثلاثة أنواع كما يلي:[3]

1. **<u>الثقافة الضيقة:</u>** هذا النمط يعكس عدم معرفة الأفراد عن الأهداف السياسية التي توجد في الحياة السياسية داخل مجتمعهم و منه لا يستطيعون تقدمي الدعم أو المعارضة للسياسات التي يهدف إليها مجتمعهم.
2. **<u>ثقافة الخضوع:</u>** جند يف هذا النمط إن الأفراد يدركون ما جيري حولهم يف إطار النظام السياسي، حيث يتشكل لديهم نوع من الأحاسيس و الوعي، مما يمكنهم من إصدار نوع من الأحكام اتجاه النظام السياسي ككل.
3. **<u>ثقافة المشاركة:</u>** في هذا النمط يمتلك المواطنون فرص أكثر للمشاركة في الحياة السياسة و النظام حيث أنهم قادرون على تغري النظام أو تعديله من خلال مجموعة من الوسائل المتاحة لديهم، كان نقول الانتخابات مثلا.[4]

---

[1] محمد نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة-دراسة نقدية مقارنة يف ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، القاهرة:دار القارئ العربي، 1993،ص200.

[2] **رزيقة روابحي** ،<u>اثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي-دراسة حالة الجزائر2000-2014</u>، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة المسيلة، 2013-2014،ص22.

[3] دنيا بلعباس وأمينة قويدر بن حامد، **المرجع السابق الذكر**، ص 35-36.

[4] **المرجع نفسه**، ص36.

ثالثا: نظرية التنمية الاقتصادية :

التنمية الاقتصادية تمثل ذلك العامل المساعد والوحيد في تحقيق التنمية في المجالات الاجتماعية والسياسية، وترجع نشأة نظرية التنمية الاقتصادية إلى الثورة الصناعية يف أوروبا.

و جند نظرية والت وايتمان روستو من ابرز نظريات النمو الاقتصادي، إذ يعتبر عملية التنمية ترتكز يف فترة قصيرة من الزمن تمتد ما بني عشرين إلى ثلاثين سنة، يواجه فيها الاقتصاد تغيرات جوهرية و يبدأ بعدها في الانطلاق.

و يقسم روستو عملية النمو إلى 05 مراحل :

1) **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتسم هذه المرحلة في انخفاض متوسط دخل الفرد،وغلبة الطابع الزراعي.

2) **مرحلة التهيؤ الانطلاق:** حيث يتوجه المجتمع في الدخول يف مرحلة انتقالية متجاوزا حالته التقليدية في ظل توافر ظروف اقتصادية و سياسية و اجتماعية معينة مع انتشار التعليم و ظهور المؤسسات.

3) **مرحلة الانطلاق:**المرحلة التي يتم فيها القضاء على العقبات التي تقف في طريق التنمية،قد أتخذ هذه المرحلة شكل ثورة سياسية تؤثر يف البناء الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي القائم.

4) **مرحلة النضج:**تحدث هذه المرحلة بعد مضي ستني عاما بعد مرحلة الانطلاق و تتميز هذه المرحلة بانتشار الوسائل الحديثة للإنتاج.

5) **مرحلة الاستهلاك الوفير:**المرحلة الأخيرة من النمو حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة أي تحقيق الرفاهية .

ركزت هذه النظرية على الجانب الاقتصادي البحت لتحقيق التنمية السياسية حيث حددت الفترة الزمنية والمراحل التي تمر بها تتابعا من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة.

المطلب الثاني:المداخل المفسرة للتنمية السياسية.

إلى جانب نظريات التنمية السياسية هنالك عدة مداخل تساعد على دراسة عملية التنمية السياسية وهي :

أولا : المدخل القانوني :

المدخل القانوني : أصبح المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية ،من المداخل ك الأساسية كية التقليدية، حيث عزف الباحثين عنه و أصبحوا لا يعتمدون عليه في الدراسات المعاصرة المتعلقة و المرتبطة بقضية التنمية، و لكن و مع هذا يجب التوقف عنده لمعرفة مضمون اهتمام فقهاء القانون بالتنمية السياسية.

حيث يعتبر نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة المجردة تطبقها وتحميها منظومة من المؤسسات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه.[1]

إن جوهر التنمية السياسية في رأي فقهاء القانون يشمل بشكل أساسي في قيام (الدولة القانونية) تلك التي تخضع المهيآت الحاكمة فيها و السياسية خاصة للقانون.[2]

ثانيا: المدخل الماركسي :

إن التحليل الماركسي[3] ؛ ينظر إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع و يعتبر النظام السياسي منظور في حين تعكس مصالح الطبقة العاملة (والبروليتاريا) و سيطرتها على وسائل الإنتاج، و الحيلولة دون حدوث الاستغلال في المجتمع، و على هذا فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل الماركسي يتمثل في انتقال السلطة السياسية إلى الطبقة العاملة، و زوال الطبقات المستغلة لإقامة المجتمع الاشتراكي و بعده الشيوعي، و أن إنتاج الوسائل المادية اللاّزمة للمعيشة تكون جماعية و ليس فردية، لأن العمل ذو طابع اجتماعي و لأن الأفراد في التحليل الماركسي ينتجون فقط حينما يتعاونون و يدخلون في روابط اجتماعية، و نتيجة لذلك تتطور مؤسسات الدولة و التصورات القانونية و حتى الآراء العقدية (العقائدية) للناس لأنهم يديرون شئون حياتهم الاقتصادية و السياسية و الثقافية وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية و المعيار الحقيقي للتطور السياسي في الفكر كما أن هذا الأساس لتحقيق دولة ديمقراطية[4]، و قد تعرض

---

[1] سيف الدين هني عشيط، **المرجع السابق الذكر**، ص40.

[2] حيزية تيتلية، **المرجع السابق الذكر**، ص 38.

[3] نصر محمد عارف، **إبستومولوجيا السياسة المقارنة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 209.

[4] **بومدين طاشمة**، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر (1988-1992)، (رسالة ماجستير منشورة)، الجزائر، 2000-2001، ص 23.

الفكر الماركسي أو المدخل الماركسي لمجموعة من الانتقادات نذكر نقدين أثنين الماركسي منها و هما :

- المساواة الاجتماعية و السياسية ما هي إلا تصور غير واقعي لأن المساواة الاجتماعية أمر طبيعي و دائم .
- أن العامل الاقتصادي هو أساس التمايز و الترتيب الطبقي ،وهذا تصور ضيق لأن الترتيب الطبقي يخضع لعوامل كثيرة و ليس للعامل الاقتصادي فقط.

ورغم هذا يبقى المدخل الماركسي ،مدخل مهم لدراسة التنمية السياسية خاصة مع ظهور مدارس جديدة تابعة له كمدرسة التبعية التي تعتمد على فساد أنظمة دول العالم الثالث و عدم عقلانياتها و عدم استخدام مواردها الاقتصادية بصفة تضمن لها التطور و التقدم.

ثالثا:المدخل البنائي الوظيفي:

من أهم من طور هذا المدخل **تالكوت بارسونز و ديفيد إستيون و جبرائيل ألموند** حيث أضافوا الكثير على التحليلات البنائية الوظيفية من أبعاد ومفاهيم جديدة ،حيث وفرت إمكانيات واسعة لدراسة النظام السياسي باعتباره البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشمله.[1]

إن مفاد هذا التحليل في مدخل البنائي الوظيفي، أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي ككل و أنه ينقسم بدوره إلى أجزاء أو أنساق كل جزء له دور و نشاط و وظيفة خاصة به ، وبالتالي فهو نظام من التفاعلات تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوار و أنشطة معينة ف، إنها أي هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها و لا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها، فإن ظهور الأحزاب أو تطور وسائل الاتصال الجماهيري و المشاركة السياسية، أو اتساع قاعدة الديمقراطية مثلا سيؤدي عادة إلى تغير أسلوب أداء كافة بني النظام و يؤثر في قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية و الخارجية.

و بما أن النظام السياسي لا يعمل في فراغ بل داخل نظام اجتماعي موسع ،فإنه يعمل داخل هذا الإطار لكن يفصله حدود عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى ، و كما يقول جبرائيل ألموند "أن تمت نقاط محددة تنتهي عندها النظم الاجتماعية الأخرى و يبدأ منها النظام

[1] عبد الحليم الزيات، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 189-193.

السياسي ، و أنه هو النظام الاجتماعي الوحيد الذي يمكنه استخدام التهديد و الإكراه المادي المشروع."[1]

وعليه فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي ،يتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة و التكيف مع بيئته الداخلية وعلى نحو أقل مع بيئته الخارجية، و كذلك باستعمال النظام لقدراته سواء الاستخراجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية أو الاستجابة مع بيئته، و التعامل مع المداخلات التي تدخل إليه من طرف بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى بشكل عقلاني، يضمن تحقيق المساواة و العدالة و اتساع نطاق الديمقراطية في المجتمع.[2]

المطلب الثالث:محددات التنمية السياسية.

لعملية التنمية السياسية مقومات عديدة لابد أن تتوفر لكي نحصل على نموذج متكامل وتتمثل في :

أ. **المشاركة السياسية** : وتشير المشاركة السياسية إلى إشراك المواطنين في صنع السياسات العليا للحكم بمعنى أن القرارات تعبر عن مصلحة الجماهير، فالمشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رغبات وإنجازات وآراء أفراد المجتمع فهي بذلك شرط ضروري لتحقيق التنمية السياسية ويمكن أن تصبح عائقا لها وهو ما يسمى بمشكلة التنمية.[3]

ب. **التعددية السياسية** : ويعرفها سعد الدين إبراهيم على أنها:" مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها"، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة ببرامج وإيديولوجيات مختلفة تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة وبصورة دورية؛ ولكن ذا لا يعني الاختلاف في الرؤى والأطروحات الفكرية واختلاف البرامج والمصالح والتكوينات الاجتماعية

---

[1] **المداخل النظرية للتنمية السياسية**، على الموقع الإلكتروني: يوم 2019/02/20، على الساعة 15:45 https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_9.pdf

[2] **ريم بن عيسى وآخرون**، "التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة"، تاريخ الإطلاع 2019/04/28، 19:20 ، ص 13، على الرابط الإلكتروني: http//:www. Alnoor. Se/ article. Asp .

[3] جلال عبد معوض وآخرون، **أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث: الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز الوحدة العربية،1983 ،ص23.

والاقتصادية والسياسية وحتى الديمغرافية،[1] كما أن وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت القائمة عليها أي مجتمع دون إدعاء أي طرف لامتلاكه الحقيقة أو المصلحة الوطنية على حساب طرف آخر.[2]

ت. **التداول على السلطة** : ومعناه عدم ترك الحكم في قبضة شخص واحد أي يجب التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة بحيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية فالسلطة إذن ليست حكرا على أحد إنما يتداولها وفقا لأحكام دستورية الذي يعد السلطة التي لا تعلوها أية سلطة.

ث. **حماية حقوق الإنسان** : إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها في الدساتير والتشريعات الداخلية للدولة أو في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم تكن هنالك ضمانات تعمل على حمايتها والمقصود بهذه الضمانات الوسائل والأساليب التي يمكن بواسطتها حماية حقوق والحريات من الاعتداء عليها، كما نقصد بحماية حقوق الإنسان مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني ومن قبل الجهات المختصة في بلد ما لتبيان مدى التزام سلطات ذلك البلد بحقوق الإنسان.[3]

ونجد أيضا من بين المحددات :

– قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة بحيث يتم تقلد المناصب القيادية مكفولا للجميع واستناد إلى معايير موضوعية وتكون ممارسته السلطة وفقا لقواعد وأسس قانونية في إطار حدود الدستور.

– نشر ثقافة سياسية واعية مخطط لها من قبل الحكومة وذلك من خلال عملية التنشئة السياسية مع ضرورة مراعاة التقاليد السائدة عند بناء الثقافة السياسية لتحقيق الثقافة السياسية الذي يؤدي إلى مشاركة الجماهير.

– قيام التنمية السياسية على المساواة العامة واستنادها إلى معايير انجاز والعمومية في الأداء بغض النظر عن الانتماء الديني أو الطبقي أو الإثني.[4]

---

[1] حيزية تيتلية، **المرجع السابق الذكر**، ص41.

[2] **ياسين ربوح**، الأحزاب ودورها في التنمية السياسية في الجزائر (2008/1996)، (رسالة ماجستير منشورة)، الجزائر، 2009، ص57.

[3] ياسين ربوح، **المرجع السابق الذكر**، ص ص (57،56).

[4] حيزية تيتلية ، **المرجع السابق الذكر**، ص 42.

أخلص من خلال ما سبق إلى؛ أن التنمية السياسية تقوم على عدة مقومات من اجل الوصول إلى مجتمع ديمقراطي تمارس فيه الحريات والحقوق عن تطبيق متطلبات وقيم المشاركة السياسية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني والتنشئة والثقافة السياسية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى جملة من الجوانب التي تتعلق بالتنمية السياسية من تعريف لهذا المفهوم إلى بعض المفاهيم المرتبطة به إلى مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية؛ كذلك حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى بعض مداخل دراسة التنمية السياسية ونظريات التنمية السياسية.

كما أن حيث أن التنمية السياسية مفهوم ارتبط بعدة مفاهيم أخرى لكونه حديث النشأة مثل التحديث السياسي والتحول السياسي، فقد جاء مفهوم التنمية السياسية كتطور في تحديد المفاهيم بدقة وانفصالها عن بعضها البعض بحيث لا تصبح مترادفات.

كما تعتبر التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي بفضلها يتم التخطيط الاستراتيجي التنموي وتقوم على عدة مقومات من اجل الوصول إلى مجتمع ديمقراطي تمارس فيه الحريات والحقوق عن تطبيق متطلبات وقيم المشاركة السياسية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني والتنشئة والثقافة السياسية.

كما نخلص أيضا؛ حيث أن جوهر التنمية السياسية هو تداخل المداخل والنظريات المفسرة لها، من أجل إقامة تنمية شاملة ومستدامة.

الفصل الثالث
علاقة المشاركة السياسية بالتنمية السياسية

تمهيد

تعتبر المشاركة السياسية من أهم الفواعل التي تحقق التنمية السياسية للدول، وذلك لارتباطها بجملة من آليات ومستويات للمشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية، وذلك عن طريق انتهاجها جملة من الوسائل والآليات؛ كالمشاركة الشعبية؛ الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية ودراسة كل آلية ومدى تأثيرها على التنمية السياسية، مع إبراز أهم العوائق التي تقف أمام المشاركة السياسية نحو تحقيق التنمية السياسية الفعالة.

لذلك نسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة، علاقة المشاركة السياسية بالتنمية السياسية من خلال مبحثين:

المبحث الأول: آلية المشاركة السياسية كمبدأ لتحقيق التنمية السياسية.

المبحث الثاني: تحديات المشاركة السياسية في بناء التنمية السياسية.

المبحث الأول : آلية المشاركة السياسية كمبدأ لتحقيق التنمية السياسية.

تعتبر المشاركة الشعبية في التنمية السياسية إحدى أهم دعائم النظم الفعلية في تحقيق أهدافها، فهي تعبر عن آراء الجماهير بمشاكلهم، والعمل على إشراكهم في تنفيذ خطط وبرامج تنموية، مما يجعلهم أكثر حرصًا على الحفاظ على بقاء التنمية الشاملة وهي أيضا من القواعد الأساسية لتنمية المجتمع والنهوض بالمجتمعات.

المطلب الأول:المشاركة الشعبية في عملية التنمية السياسية.

من أجل الحديث عن العلاقة التي تربط المشاركة الشعبية بالتنمية السياسية والتعرف على أبعاد الارتباط فيما بينهما يجب أن نتعرف عن المشاركة الشعبية وأهدافها ثم أساليبها في تحقيق التنمية للوصول إلى استراتيجيات المشاركة الشعبية في عملية التنمية السياسية في المجتمع.

أولا : أهداف المشاركة الشعبية في التنمية السياسية:

للمشاركة الشعبية عدة أهداف وغايات تسعى إلى تحقيقها وتحقيق التنمية السياسية وهي كما يلي: [1]

- ✓ أن المشاركة تتيح الفرصة لممارسة الديمقراطية.
- ✓ تعلم الأهالي الممارسة وأداء الأدوار الاجتماعية والسياسية.
- ✓ تدعم الرقابة الشعبية لتوجيه الرغبة في التغيير وترشيدها حتى لا تتسع الفجوة بين المجتمع والدولة.
- ✓ فتح قنوات الاتصال بين الحكومة والشعب، وذلك من خلال تدعيم أراء الشعب من أجل التنمية.
- ✓ وسيلة فعالة لإقامة المشروعات الذاتية للمواطنين، مما يساهم في التخفيف على الدولة من الناحية الاقتصادية.
- ✓ تساهم المشاركة الشعبية على زيادة الحرص على المال العام.
- ✓ إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية من النواحي المادية والتقنية.

[1] **لرزق حبشي، جلول ياسين بلحاج،** "المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية: قراءة في قانون البلدية والولاية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية،** العدد02، تيارت، 2015، ص 119

ثانيا: أساليب المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية السياسية:

تأخذ المشاركة الشعبية صور عديدة وترتبط هذه الأساليب بمراحل التنمية في المجتمع ونظامه السياسي وبنائه اجتماعيا وسياسيا، وتأتي المشاركة الشعبية في التنمية السياسية بأسلوبين أساسيين وهما:

1. **العمل الفردي:** وهنا يحرص المواطن على أداء واجبه وينظر إليه باعتباره عملية اجتماعية سياسية طوعية ورسمية؛ ويتضمن سلوكا منتظما مشروعا متواصلا يعبر عن اتجاهات رشيدة نتيجة الالتزام العميق بحقوق المواطن وواجباتها، والفهم الواعي لأبعاد العمل الشعبي وفعاليته.[1]
2. **العمل الجماعي:** ويتمثل في تنظيم المشاركة للمواطنين في تنظيمات شعبية ومؤسساتية اجتماعية ينخرطون فيها ويحشدون جهودهم حيث يصبح العائد أكبر ويصبح النشاط أحسن.[2]

ثالثا : استراتيجيات تفعيل المشاركة الشعبية في بناء التنمية السياسية:

إن زيادة المشاركة الشعبية الايجابية في تخطيط وتنفيذ وتقويم عملية التنمية بكل أبعادها؛ تعتبر مركزا وهدفا أساسيا لمدى نجاح البرامج التنموية في تحقيق أهدافها، وليست فقط المقاييس المادية فالمضمون الحقيقي للتنمية هو بث وتقوية الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية والمجتمعية عن تنمية المجتمع؛ سياسيا؛ اقتصاديا وثقافيا، وهذا ما يستلزم شمول واتساق جميع مناحي التنمية الشاملة.

ومن بين الاستراتيجيات ما يلي:[3]

1. إستراتيجية العلاج بالتعلم:

تقوم هذه الإستراتيجية على أن المشاركة تؤدي تدريب المواطنين للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع، كما أن استخدام هذه الإستراتيجية بأسلوب علاجي كأداة للتنمية الثقة بالنفس

[1] ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة**، مصر: دار الكتب والوثائق العامة ص 106

[2] لرزق حبشي، جلول ياسين بلحاج، **المرجع السابق الذكر**، ص 120.

[3] أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات الحديثة في تنمية المجتمعات المحلية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، ص 125.

والاعتماد على الذات مما يؤدي بالفرد إلى التأثير بالمجتمع وتغيير بعض الانحرافات والعادات غير المرغوب فيها من قبل السلطة الحاكمة.

2. إستراتيجية تغيير السلوك:

حيث أن للمشاركة الشعبية تأثير في تغيير سلوك الأفراد، حيث يميل الفرد إلى التأثر في الجماعات التي ينتمي إليها وكذلك لديه الاستعداد لقبول ما تضعه هذه الجماعات من قرارات، وتهتم هذه الإستراتيجية بالتأثير على سلوك الأفراد من خلال عضويته في الجماعة، وبذلك تصبح الجماعة أداة لتغيير سلوك المواطنين نحو العمل والمشاركة في عمليات التنمية.

3. إستراتيجية توفير الهيكل التنظيمي والقانوني المناسب:

وتركز هذه الإستراتيجية إلى جذب المتطوعين للمشاركة في أعمال الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي لا يكون لها القدر الكافي؛ كما يمكن زيادة المشاركة الشعبية عن طريق:

- المساهمة في تحديد مجالات المشاركة السياسية التي يمكن للمواطنين من خلالها توجيه جهودهم.
- إتاحة الفرص لاتساع دائرة المشاركة لكل المواطنين لتشمل الجنسين الذكر والأنثى والسماح للمواطنين بحضور جلسات المجالس المحلية المنتخبة.
- تسهيل التفاعلات بين المواطنين في المجتمع من خلال زيادة الاتصال بينهم وتنسيق جهودهم وتسهيل العمل الجماعي بينهم.

رابعا: نماذج عن المشاركة الشعبية في الجزائر: الحراك الشعبي –أنموذج–:

1. تعريف الحراك الشعبي:

يشير مفهوم الحراك الشعبي إلى التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية،وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود أو يمكن تعريفها بأنها جزء أكبر من عملية التحديث.[1]

[1] **عبد النور زيام**، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي :دراسة حالة مصر 2011–2013، (أطروحة دكتورة منشورة)، الجزائر، 2013–2014، ص 12.

كما يعبر الحراك الشعبي عن الحس الاجتماعي والسياسي أكثر من كونها تعبيراً عن أزمة اجتماعية لأنها فعل رشيد من الجماعات المستبعدة لتحقيق نتائج سياسية معينة.

لذلك يشير مفهوم الحراك الشعبي إلى أنه عبارة عن حالة من الغضب العام التي تسود المجتمع أو فئة معينة داخل المجتمع،وغالبا ما تكون هذه الفئات المهمشة داخل المجتمع،والتي لا أحد يسمعها مما يجعلها تعبر عن هذا الغضب في شكل الحركات الاحتجاجية، سواء أكانت سلمية أو غير سلمية، في شكل إضرابات واعتصامات أو تجمهر أو تظاهر أو قد يصل الأمر إلى استخدام هذه الفئات للممارسات العنيفة مثل حرق أو قطع الطرق من أجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها.[1]

2. الحراك الشعبي في الجزائر 2019:

أ. أسباب الحراك الشعبي:

من بين أسباب التي دفعت بالشعب إلى الخروج في احتجاجات مطالبة لتغيير النظام ما يلي:

- الانغلاق السياسي الذي يشكل الانغلاق السياسي طوقا خانقا على جميع الحريات الفردية والجماعية وفتح المجال واسعا أمام أشكال المحسوبية والتعسف واظلم الاجتماعي الذي تفننت في ممارسة مجموعات النظام السياسي.
- أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية على حد سواء إلى بروز المصاحبات الأساسية لعملية الانفتاح الاقتصادي.
- الإقصاء الاجتماعي والإفراط في الاستهلاك الثقافي والذي يعني نشر ثقافة معينة من قبل النظام السياسي المعمول به بهدف إبعاد الفئات المهمشة من اتخاذ القرارات السياسية؛ وكذا غياب الوساطة الاجتماعية بين النظام السياسي(الحكومة) والقاعدة الشعبية.

[1] عبد النور زيام، **المرجع السابق الذكر**، ص 12.

ب. خصائص الحراك الشعبي الجزائري في 2019: [1]

- **سلمية الحراك:**

تميز الحراك الجزائري بطابعه السلمي، الذي عبر عن نضج المجتمع الجزائري، وثقافة المواطنة العالية لدى الشعب الجزائري، من خلال دعوات المحافظة على الطابع الإنساني والسلمي للحراك الشعبي، والاستمرار في تقديم الورود لرجال الشرطة والأمن، بل حتى حمايتهم لإثبات أن الجزائريين لم يخرجوا لشوارع البلاد بهدف التخريب، وإنما من أجل رفض العهدة الخامسة وتغيير النظام الذي «شاخ» حسب اعتقادهم.

- **التوظيف المكثف والذكي لوسائل التواصل الاجتماعي:**

كان لإعلان ترشح عبد العزيز بوتفليقة، لولاية خامسة في الانتخابات الرئاسية، وقع الصدمة في الجزائر، ما خلق حالة غضب بين صفوف الشعب؛ حيث شهدت مواقع التواصل الاجتماعي تغطية للأحداث، وأطلقت دعوات التظاهر على مواقع التواصل الاجتماعي عبر الهاشتاغ #حراك_22_فيفري، #لا_للعهدة_الخامسة.

- **الحل جزائري ولا للتدخل الأجنبي**

عبّر المشاركون في الحراك الشعبي، عن رفضهم التدخل الأجنبي، مطالبين بإبقاء الحل جزائرياً، وفق ما تقتضيه مصلحة الشعب، ومقاربات الشارع الجزائري الذي أصبح جماهيرياً ونخبوياً، يتزايد يوماً بعد يوم بشكل سلمي مما فوت على الأجندات الخارجية استغلاله.

من بين الأساليب التي انتهجها الشعب الجزائري للتعبير عن مطالبه السياسية رفعه لعدة شعارات تبرز مطالبه ضد النظام الفاسد ومن أبرزها:

---

[1] **صهيب شنوف**، "أمور تميز بها حراك الجزائر عن باقي الشعوب العربية"، تم التصفح 02-05-2019، على الساعة 16:00، على الموقع الإلكتروني: https://arabicpost.net/opinions/2019/03/13/10-%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/

الشعارات التالية: " لا للعهدة الخامسة" ، "**سلمية سلمية**" ، " **يتنحاو قاع**" ، **الجيش والشعب خاوة خاوة** " ، " **النشيد الوطني الجزائري**" ، " **كليتوا لبلاد يا السراقين**" ... تعتبر هذه الشعارات من أهم ما ندى به الشعب في احتجاجاته؛ بالإضافة إلى تيفوات التي تعبر عن مطالب الشعب الحالية والمستقبلية للجزائر، من بينها:

البيان التوضيحي للتيفووات:

التيفو رقم 01:[1]إن التاريخ هو وصف لأحداث جرت في الماضي وتحليه يساعد على فهم الحاضر وتبني المستقبل، حيث يوضح هذا التيفو البعد التاريخي لأهم الأحداث التي تحكمت في الجزائر ومدى تأثيرها على الواقع الذي نعيشه اليوم؛ والرؤية المستقبلية للأحداث.

"السفينة الحربية تحمل راية المستعمر واحتلال الجزائر، ربان السفينة شخصية يهودية ماسونية، اتفاقية أيفيان، التبعية لدولة المستعمر، الغواصة (الدولة العميقة)، الخيانة،التفرقة، القارب الشراعي (الوحدة الوطنية)، تسمية القارب 22 فيفري بداية الحراك الشعبي، الوعي

[1] **عبد المجيد سيليني**، فنان تشكيلي، راسم لتيفوات الحراك الشعبي لولاية برج بوعريريج.

اليقظة، المجاديف (المادة07-08)، المدافع العسكرية (مواجهة العدو)، ربان القارب (الشعب الجزائري)، الجزائر الجديدة."

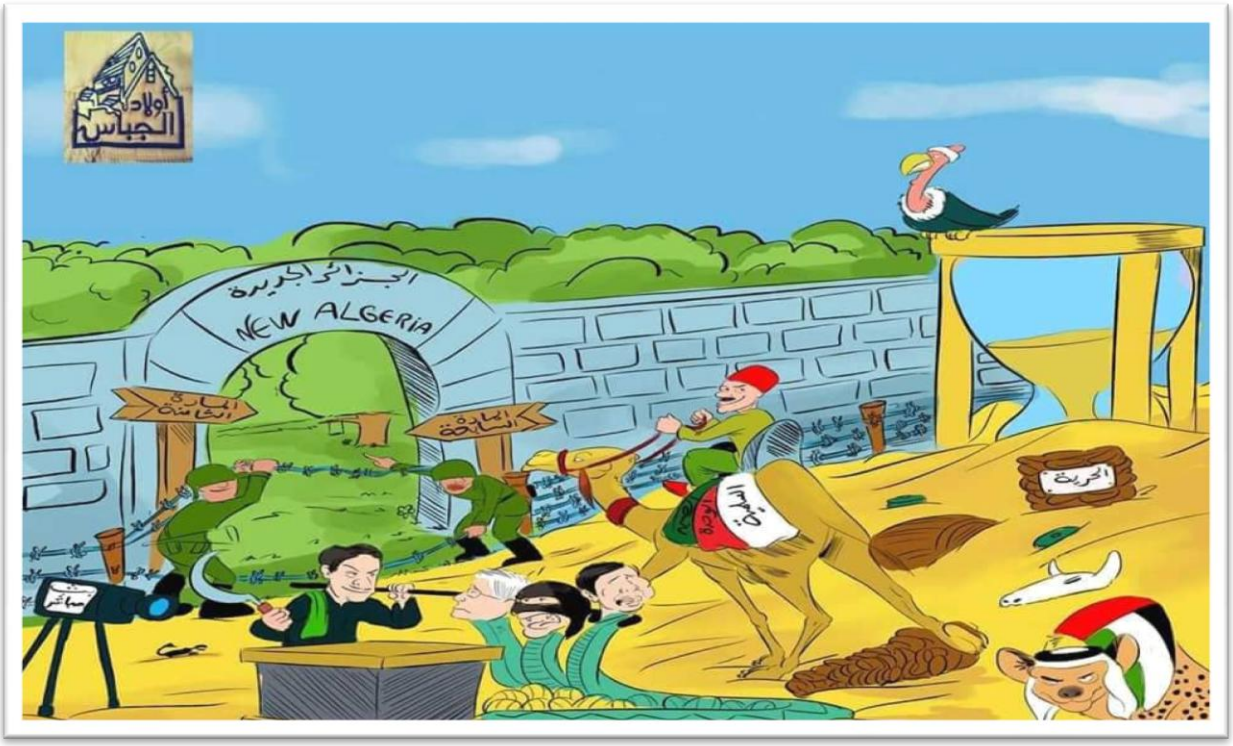

البيان التوضيحي للتيفووات:[1]

التيفو رقم 01: يوضح هذا التيفو أن الحراك الشعبي صامد ومستمر في سلميته وذا ما هو واضح في جميع الرسومات في التيفو أعلاه وصولا إلى إكمال الحراك الشعبي السلمي والحصول على جزائر جديدة فيها الأمن والاستقرار؛ الذي حمل شعار "الوطن، الوعي والأمل".

" المحكمة (علنية) الكوبرا ذات الرؤوس الثلاث (الباءات الثلاث)، الضبع (دول الخليج التي تدعم الدولة العميق)، الشخصية الشعبوية، الجمل (الصبر)، الجيش الشعبي (المجهودات المبذولة)، الجهة المقابلة (الجزائر جديدة بتطبيق المادة 07-08).

[1] **عبد المجيد سيليني**، فنان تشكيلي، راسم لتيفوات الحراك الشعبي لولاية برج بوعريريج.

ت. رهانات الحراك الشعبي الجزائري 2019:[1]

- التغيير الجذري للنظام السياسي بكل أطرافه القديمة، وتطهير المجالس والمؤسسات السياسية والاقتصادية من جميع معالم السلطة السياسية السابقة الحكم (عهد بوتفليقة)، أو بما يطلق عليه من قبل الشعب " **العصابة**" ، "**اللصوص**" ، **الفاسدين والسارقين**"، وإسقاط الباءات الثلاثة من سدة الحكم " بدوي، بن صالح، بلعيز"
- توقيف او تأجيل الانتخابات المبرم انعقادها في 04 جويلية 2019، وذلك لضمان سير عملية تطهير المؤسسات من السلطة المرفوضة من قبل الشعب.
- إعطاء الأولوية للمطلب السياسي على المطالب الأخرى،خاصة المطالب الاجتماعية والاقتصادية ، فالمتتبع للاحتجاجات سيلاحظ ان شعار رفض ترشح الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة اتخذ حيزا كبيرا ضمن الشعارات المرفوعة.
- محاولة الاستفادة من تجربة نماذج الحراك العربي إبان مرحلة 2011، خاصة من ناحية التدرج في المطالب واستحضار موازن القوى بين طرفي المعادلة، إضافة إلى العمل على استيعاب الاستقطاب الإيديولوجي لمكونات الحركة الاحتجاجية وتقريب وجهات النظر بين جميع مكونات المجتمع الجزائري، لأن "السلطوية" واقعا مشتركا مع الجميع، و"الديمقراطية" مطلبا نادى به الجميع ايضا بغض النظر عن الانتماء الإيديولوجي أو السياسي.
- تطبيق المادة 07 المتضمنة الشعب مصدر كل سلطة ، السيادة الوطنية ملك للشعب وحده، وتطبيق المادة 08 المتعلقة ب السلطة التأسيسية ملك للشعب عن طريق المؤسسات الدستورية التي يختارها وأيضا عن طريق الاستفتاء بواسطة الممثلين المنتخبين، كما يلتجئ الرئيس إلى إرادة رئيس الشعب مباشرة.[2]

---

[1] **فضيل التهامي، مصطفى راجعي**، "الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر؟ وإذا استمر الى متى؟ وهل يحقق ما فشلت فيه الحركات السابقة؟"، تم التصفح 02-05-2019، على الساعة 16:00، على الموقع الإلكتروني:
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%9F-%D9%88%D8%A7/

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، دستور 2016: المادة 07-08 من الدستور الجزائري، الفصل الثاني، مارس 2016، ص 03.

خامسا: معوقات المشاركة الشعبية في عملية التنمية:

رغم الأهداف والإستراتيجيات التي تسعى إليها المشاركة من أجل تحقيق التنمية السياسية بكل أبعادها؛ لكن هنالك الكثير من المعوقات التي تنقص من وتيرة تفعيل المشاركة الشعبية من بينها:[1]

1. تدني المستوى التعليمي للسكان من ناحية ومحدودية خبراتهم إزاء هذا النوع من المبادرات من ناحية أخرى، خاصة في دول العالم الثالث، مما يحول دون استيعاب كافي لحقيقة وأبعاد هذه، إذ لا تزال آليات العمل غامضة لدى الكثير من السكان، وحتى عناصر المجتمع الصيغة من العمل المدني ذاتهم، حيث ما زالت تحتاج إلى الكثير من العمل من أجل تبسيطها وتيسيرها.

2. محدودية الإمكانيات المالية للسكان من شأنه أن يوهن عملية إقدام الأفراد، خصوصا إذا ما أقتضى الموقف قدر إلزامي من الدعم المالي، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع البناء بالجهود الذاتية.

3. عدم إشراكهم في خطوات المشروع منذ البداية، مما يترتب عليه عبأ نفسي حاد، ظاهره عدم الاستعداد للالتحاق المتأخر بفعل ظروف التهميش الممارس عليهم في البداية، والتي غذت قناعات سابقة لديهم بعدم اكتراث الإدارة المحلية بآرائهم، وأنها تلجأ لإعلامهم بعد أن تحسم موقفها اتجاه المسألة المعروضة للمشاورة ، وبذلك يعزف الناس عن المشاركة

4. غياب الوعي المجتمعي الكامل لمستعملي المجال، إذ في الكثير من الأحيان لا يتوفر لهؤلاء السكان إلا رؤية جزئية عن كيفية سير المشاريع المعتمدة، وإمكانية التأثير في سيرها سلبا أو إيجابا.

5. ضياع الثقة ما بين السكان والحكومة؛ فالتلاعب السياسي في المواعيد والحملات الانتخابية، وعدم الوفاء بالتعهدات التي يتم تقديمها خلال تنظيم لقاءات مع السكان، من أجل توفير الحلول والمتطلبات الأساسية ثم التراجع عنها أو التنكر لها لاحقا، يضعف مقدار الثقة في المسئولين وفي كل مبادراتهم ودعواتهم الموجهة لأغراض تحقيق التعبئة السكانية لتفعيل المشاريع وبعث التنمية.

---

[1] **قاسمي شوقي**، معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش: دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر، (أطروحة دكتوراه منشورة)، بسكرة، 2012-2013، ص 280-281.

6. غياب الإرادة السياسية؛ ومما يزيد الموقف تعقيدا أن نجد رجال السياسة عندما يهتمون بمشاكل المدينة، يتعاملون معها وفق منظوراتهم الخاصة، وهو ما يجعل الكثير من المشاريع سواء الإستراتيجية منها أو القطاعية في مدن البلاد النامية، في تخطيطها وبنائها نتاجا خالصا لما تختزنه الصفوة من تصورات معينة حول القرارات السياسية.[1]

المطلب الثاني: المشاركة السياسية للأحزاب في التنمية السياسية:

تسعى الأحزاب السياسية للتأثير في السلطة من خارجها وداخلها، لذلك فالهدف الرئيسي لكل حزب هو تولي السلطة، وممارسة أعمال إستراتيجية إما من خلال السلطة التنفيذية بتولي مرشح الحزب رئاسة الجمهورية، أو من خلال رئاسة أحد الأحزاب للحكومة، و تولي أعضاء الأحزاب حقائب وزارية؛ حيث تكمن أدوار الأحزاب السياسية في دعم وتحقيق التنمية السياسية خاصة والتنمية الشاملة والمستدامة عامة، سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على أهمية وأدوار وأساليبالأحزاب السياسية في تحقيق عملية التنمية السياسية.

أولا: أهمية الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية:

إن اغلب الدراسات التي تناولت الأحزاب والتنمية السياسية تتفق حول وظائف وادوار الأحزاب السياسية في النظم السياسية الحديثة؛ حيث أن أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب هي بناء عملية التنمية السياسية من خلال مجالات متعددة كما يلي :

1. تؤدي الأحزاب السياسية وظيفة متميزة في مجال التنشئة السياسية انطلاقا من قيامها بالدور التنموي تكون أكثر اهتماما بالتنشئة السياسية لأعضائها داخل الأحزاب، إضافة إلى أن الحزب السياسي يضطلع بدور جوهري مكمل لمختلف أدوار النسق الاجتماعي لا سيما المؤسسات الاجتماعية (المدرسة؛ الجامعة؛ الأسرة).[2]

كما تقوم الأحزاب السياسية بوظيفة الإرشاد السياسي وبلورت الثقافة السياسية للإفراد من أجل تكوين المجتمع سياسيا وثقافيا؛ وتعريفهم بأهم انشغالاتهم وإشباع حاجياتهم السياسية.

2. أن قدرة الحزب السياسي على إدارة الصراع السياسي في المجتمع تبرز من خلال القضاء على التشققات والانقسامات الحادة خصوصا وإن كانت ذات طابع إيديولوجي، كما أن

[1] سيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص ص 287-293.

[2] ياسين ربوح، **المرجع السابق الذكر**، 36.

تأثير نوعية القيادات الحزبية بمهاراتها الفنية والفكرية في إدارة الصراع السياسي بفعالية سواء الصراعات الماضية أو الحاضرة.

3. التعبئة الشعبية المتزايد للحزب السياسي واتساع قاعدته على المستويات الإقليمية والمحلية يتيح تحقيق الإمكانية لتحقيق الإشباع لجماعات مختلفة؛ أما بالنسبة طبيعة العلاقات الخارجية للحزب السياسي فتتمثل في إدارة الصراع السلمي بين الأحزاب المهيمنة والأحزاب المجهرية.

4. انطلاقا من البعد السياسي للتنمية تعد المشاركة السياسية إحدى الملامح الرئيسية لعملية التنمية بشكل كلي وفي بعدها السياسي على الخصوص؛ ولا شك فإن الأحزاب السياسية هي التي تقدم الإطار الأكثر أهمية وملائمة لتحقيق المشاركة، كما تتجلى العلاقة بين الأحزاب السياسية ودورها في الأحزاب السياسية على اعتبارها أحد مؤشرات التنمية السياسية في كونها لا تقتصر على التصويت في الانتخابات بل تتمثل في جل الأعمال والأنشطة التي تتدخل في نطاق العملية السياسية الهادفة.[1]

5. إن الأحزاب السياسية في حل الشرعية للنظام السياسي سواء تعلق الأمر بتخطي حالة عدم الاستقرار السياسي المميز للمناطق النامية؛ واقترح **أبتر** عدة جوانب متكاملة لحل أزمة الشرعية السياسية تتمثل أساسا في النشاط الحزبي في تعظيم وترقية شرعية النظام خلال حشد التأييد الجماهيري خاصة ونشاط الأحزاب في مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة.

6. أما بالنسبة للتكامل القومي في اغلب الدول الجديدة اهتم بعنصر إحكام السيطرة على كافة أجزاء الدولة، والحد من الولاءات الضيقة لذلك برزت الأحزاب للقضاء على الانقسامات الاجتماعية الحادة القائمة على أسس عرقية أو إقليمية.[2]

ثانيا: دور الأحزاب السياسية في دعم المشاركة السياسية وتحقيق التنمية السياسية:

لقد تناول الكثيرون من الكتاب و المفكرون مفهوم المشاركة، و حاولوا إشباعه بحثا و تحليلا وهم إنا اختلفت اتجاهاتهم و منطلقاتهم يتفقون في التحليل النهائي على أن قبول مواطني القطر الطوعي بالحكومة هو الذي يجعل الحكومة شرعية.[1]

[1] عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث**، الإمارات: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص36.

[2] **يوسف أزروال**، "دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية"، **مجلة الحقيقة**، العدد 41، 2017/11/16، ص 149.

و يبقى من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الشرعية ليست شيئا حديا يخضع لثنائية الوجود المطلق من عدمه،الأدق أنها عملية صيرورة تطورية متدرجة بمعنى أنها يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو أو للتضاؤل،فكثير من النخب الحاكمة قد تستولي على السلطة دونما سند من مصادر الشرعية، و لكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها، أي قبول المحكومين وليس مجرد إذعانهم.[2]

حيث تتضمن التنمية السياسية في أحد جوانبها تنمية روح المواطنة و المعايير الجديدة للولاء والمشاركة من خلال جعل الأفراد مواطنين ملتزمين ومشاركين نشيطين، فقد اعتبر **هنتجتون** المشاركة السياسية أحد عناصر التنمية السياسية[3] واقترنت الأخيرة لديه بالعلاقة بين المؤسسة السياسية من ناحية و المشاركة السياسية من ناحية أخرى ،وتشير المشاركة إلى ضرورة ممارسة الجماهير للدور المنوط بها في الحياة السياسية من خلال قنوات المشاركة المعتادة أهمها الأحزاب السياسية[4].

كما تواجه المجتمعات الدول النامية في سعيها نحو الأخذ بنمط أو بآخر من أنماط التنمية عددا من الأزمات من بينها أزمة المشاركة السياسية التي تتخذ أبعاد مختلفة من حيث الصيغ المطروحة للمشاركة ومدى فعاليتها.

وتعتبر ظاهرة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية من أبرز القضايا التي شغلت الباحثين والمفكرين بمستقبل النظم الديمقراطية؛ والانتخابات ؛ حيث أن لظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية لها أثارها، كما يؤكد علماء السياسة على وجود عناصر مؤثرة في عملية المشاركة في الحياة السياسية.

---

[1] **محمد الصالح بوعافية**،" الاستقرار السياسي : قراءة في المفهوم و الغايات"، **دفاتر السياسة و القانون**، العدد 15، ورقلة، 2016، ص16.

[2] **ياسر علي إبراهيم، محمد علي حمود**، "الحراك السياسي ومستقبل السياسات العامة في العراق" ، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 23-24، العراق ، بغداد، 2011، ص 196.

[3] **بومدين عربي، يحي بوزيدي**، " أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية : دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011: دراسة في التحولات السياسية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 05، الجزائر، 2015، ص 70.

[4] **عبد القادر عبد العالي**، التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي"،**دفاتر السياسة و القانون**، العدد 2، ورقلة، 2009،ص 42.

حيث أن أي خلل بين العناصر التالية (النظام السياسي، الأحزاب السياسية، القاعدة الشعبية " الجماهير")؛ يؤدي عدم قدرة أي عنصر على أداء دوره في الحياة السياسية إلى عدة مشاكل وانحرافات تحول دون تحقيق التنمية السياسية.

وعلى هذا الأساس نذكر جملة من المعوقات المسئول عنها الأحزاب السياسية و المجتمع:

- **المعوقات المسئول عنها الأحزاب السياسية:**[1]

- تقصير الأحزاب في تقديم المشاريع والبرامج التي تخدم المواطنين وحصر نشاطها خدمة المصالح الشخصية.
- تعتبر قلة المنبهات السياسية الموجهة للفرد و التي تقلل من إمكانية مشاركته في العملية السياسية وهدا ما تلعبه دور وسائل الإعلام و الحملات الانتخابية و التي تؤدي إلي تفعيل المشاركة السياسية .
- ضعف العضوية داخل الأحزاب السياسية و ذلك لعدم وضوح برامجها ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع

- **المعوقات المسئول عنها المجتمع:**[2]

- يغلب على أدوات التنشية السياسية (الأسرة؛ المدرسة؛ الجامعة) صفة الجانب السلطوي الذي يبعدها عن الصفة الديمقراطية مما يؤدي إلي عدم معرفة الفرد بمجرى الحياة السياسية و بدورها تنعكس سلبا على الممارسة السياسية للمواطنين؛ وتضفي المناخ الغير ديمقراطي الذي يشوبه نوع من عدم الرضا و بذالك يؤثر على الشرعية السياسية
- الاغتراب السياسي و حالة اللامبالاة بالمشاركة السياسية و ذلك امتداد إلي ضعف قناة الاتصال بين الشعب و السلطة الحاكمة.
- سيطرت الطابع الشخصي على العلاقات السياسية حيث تنتشر الروابط الشخصية في مؤسسات اتخاذ القرار التي بدورها تؤثر على سير العملية السياسية و اتخاذ القرارات.

---

[1] **فتاح كمال،** دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة الأحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، (رسالة ماجستير منشورة)، وهران، 2011-2012، ص 88.

[2] فتاح كمال ، **المرجع السابق الذكر**، ص 88-89.

ثالثا:آليات الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية:

إن التأسيس لدور حقيقي وواقعي للأحزاب السياسية في مجال تحقيق التنمية السياسية في الجزائر يتطلب تقديم بعض الملاحظات والاقتراحات يمكن صياغتها في شكل استشراف ونظرة مستقبلية ، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية[1]:

- يحتاج العمل الحزبي في الجزائر إلي جملة من الشروط ترتبط بالبيئة السياسية التي يجب أن تكون إعطائها الضمانات ضمان لتكريس حقيقي وجوهرية لتعددية حزبية متباينة في التركيبة والدور، والقانونية التي تفسح المجال أمامها نحو النشاط السياسي المعلن والشجاع ، وتحقيق التساوي في حجم الوصول إلى وسائل الإعلام العمومي خاصة في الاستحقاقات الانتخابية .
- الاهتمام بعنصر النخبة السياسية وهذا مسؤولية السلطة والمجتمع المدني ، بحيث تحتاج الساحة السياسية إلى إعادة النظر في مستوى النخبة السياسية ، والعمل على أن تكون نزيهة في نشاطها الحزبي والمساومات الضيقة، ووضع ميثاق شرف يجسد ويضمن الولاء السياسي إبعادها عن أشكال للنخب الحزبية .
- القضاء على ظاهرة التجوال السياسي الذي اثر على ادوار الأحزاب السياسية وافشل برامجها وتصوراتها السياسية .
- القضاء على الانحرافات والصراعات داخل الأحزاب السياسية والتوجه نحو أخلقة النضال الحزبي ، وتجفيف منابع المال السياسي الفاسد الذي يؤثر على المشاركة السياسية ويوجها نحو غايات وأغراض منافية للمشاركة المنتجة للتغيير السياسي والجودة السياسية.
- اعتبار موضوع التنمية السياسية أولوية واضحة ومحددة في برامج الأحزاب السياسية، وضرورة إعطائه حجم اكبر من الاهتمام، مع ضرورة أن تكون النخب السياسية نخب مؤثرة بأدوارها وفلسفتها السياسية كي تصبح الأحزاب السياسية أداة التأطير وتبني معالم مجتمع التنمية السياسية.

[1] **سميحة منصور**، دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية –الجزائر نموذجا–، (مذكرة ماستر منشورة)، بسكرة، 2016–2017، ص (72–73).

المطلب الثالث:تأثير النظم الانتخابية على المشاركة السياسية.

أولا : تعريف المشاركة الانتخابية:

تعتبر المشاركة الانتخابية قلب المشاركة السياسية وتندرج تحتها، فهي أبرز صورها وجزء مهم منها، خصوصا وأنها تغطي كافة الصور التقليدية لها مثل:الترشح والنشاط في العمل والتصويت، فالمشاركة الانتخابية إذا هي الوسيلة الأفضل والأكثر فعالية في تحقيق المشاركة السياسية، لا أنها تتسم إزاء الصور والأشكال الأخرى من المشاركة بقدر كاف من الانتظام والديمومة[1].

فالمشاركة الانتخابية هي عملية إرادية تتصف بالاستقلالية، تتصف كذلك بأنها موسمية ولكنها مستمرة، ولها أشكال عديدة منها:المشاركة بالترشح في الانتخابات، المشاركة بالإدلاء بالصوت الانتخابي، المشاركة في مراقبة العملية الانتخابية.[2]

والمشاركة الانتخابية قانونيا هي التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب عن طريق فريق من النواب المكلفين بممارسة سياسة معينة معلن عنها في برامجهما السياسية في الحملة الانتخابية[3].

نرى مما سبق أن المشاركة الانتخابية من أبرز وأهم مظاهر المشاركة السياسية يتمكن الأفراد من خلالها من المشاركة في الحياة السياسية ، ويحصل من خلالها على الحق في الترشح والانتخاب، فالانتخابات هي الدعامة الرئيسية لكل نظام ديمقراطي، فالمشاركة الانتخابية غالبا ما تكون بدافع المسؤولية الوطنية بالدرجة الأولى،وبدافع ديمقراطية صنع القرار بدرجة ثانية.

---

[1] **مسعودة عرفة**، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على المشاركة الانتخابية في الانتخابات المحلية الجزائرية 2017 دراسة حالة طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة، (مذكرة ماستر منشورة)، ورقلة، 2017-2018،ص 37.

[2] **منصوري فاطمة الزهراء**، دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية،(مذكرة ماستر منشورة)، بسكرة، 2013-2014، ص 27

[3] **منذر الشاوي**، "الاقتراع السياسي"، **مجلة العدالة**، العدد 01، بغداد، 2001، ص18.

ثانيا: أهمية الانتخابات في عملية التنمية السياسية:

تكمن أهمية الانتخابات في:

- **تعطي الشرعية** :حيث تعطي الانتخابات للهيئة المنتخبة الشرعية لممارسة السلطة وحق إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع توفر المشاركة :تقدم الفرصة أمام اكبر نسبة من المواطنين للمشاركة السياسية من خلال حقهم القانوني في التصويت والترشيح.
- **حرية الاختيار**:حيث تعطي المواطنين الفرصة لاختيار الشخص المناسب لإدارة الشؤون العامة.
- **المراقبة والمتابعة** :حيث تمكن المواطنين من مراقبة ومتابعة الهيئات المنتخبة والتأكد من تطبيقهم للأفكار التي عرضوها أمام المواطنين الذين انتخبوهم.
- **المساواة بين الناخبين** : إن القوانين المعمول بها تؤكد على مبدأ المساواة ، مما يعني عدم وجود أي تميز بينهم، فيما يتعلق بممارستهم لحقهم في الانتخاب الانتخابات هي عملية تأسيسية لثقافة المشاركة الديمقراطية.

الانتخابات تخفف من الاحتقان السياسي والمجتمع يشعر المواطن من خلال الانتخابات بأهمية دوره السياسي والمجتمعي.

المشاركة في عملية الاستفتاء يقصد بالاستفتاء الشعبي أخذ رأي الشعب في أمر من الأمور، وقد جاء تعريفه بنفس المعنى من خلال (المعجم القانوني الفرنسي) بحيث نص على دل هذا التعبير على أداة ديمقراطية شبه مباشرة وبموجبها تدعي هيئة المواطنين إلى أن تعبر عن طريق تصويت شعبي،عن رأيها أو إرادتها تجاه تدبير اتخذته سلطة أخرى أو تنوي اتخاذه، وكلمة استفتاء عام، اشتقاقياً تفيد مفهوم المصادقة.

المبحث الثاني: تحديات المشاركة السياسية في بناء التنمية السياسية.

على الرغم من الأهمية والفعالية التي تحضى فيها التنمية في السياسية، إلا ان هنالك عدة معوقات تحول دون تطبيقها بشكل كامل، لذلك سنقوم في هذا المبحث بدراسة معوقات المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية، وأهم الآليات التي تساهم في دفع عجلة التنمية من جهة وزيادة المشاركة السياسية من جهة أخرى.

المطلب الأول:معوقات المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية.

قبل التعرف على معوقات المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية؛ يستلزم التعرف على المعوقات المشاركة السياسية والتنمية السياسية ثم تحديد المعوقات.

أولا :معوقات التنمية السياسية:

معوقات التنمية السياسية هي:

1. العوائق الداخلية:

- **ضعف الإيديولوجية الفكرية** : تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة وذلك وفق الأيدلوجية والتي تتبناها فحينما تكون الإيديولوجية غير واضحة ومتأرجحة ، فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية.
- **تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع** : غالباً ما تقف تعددية القوميات والأقليات أمام خطط التنمية ، فأي إصلاح أو تغيير غالباً ما يقابل بعدم استجابة أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها.[1]
- **حداثة الأنظمة السياسية** :الأنظمة السياسية في الدول النامية تكاد تتفق على تلك الخاصية وهي حداثة عمرها إلى ما ندر، ومن الطبيعي أن أنظمة بهذه الحداثة سوف تكون بال خبرات مما يجعلها ذات قرارات سياسية مرتجلة ومتسرعة[2] .
- **ضعف الأداء البرلماني:** وتحوله إلى جسر للطموح الاجتماعي وخدمة المصالح الشخصية بدل أن يكون منبرا للتعبير والتمثيل السياسي، حيث أنه عندما لا يكون للمنتخب شخصية كاريزمية إضافة إلى الافتقار إلى التنشئة السياسية والثقافية ذات الجودة العلية، وكذا دراية المنتخبين بأعمالهم عن أكمل وجه يؤثر على سير أداء البرلمان.[3]
- **معوقات الاقتصادية:**يمثل النظام السياسي عائق حقيقي أمام تطور البلاد حيث يقول عنه الخبير الاقتصادي "**مراد أوشيشي**" بأنه" اليد السياسية الموضوعة على الاقتصاد ولميكن الاقتصاد أبدا محور اهتمام السلطة، وهدفها الوحيد هو إبقاء النظام قوي وإضعاف الشعب،حيث

---

[1] **زينب خذير**، الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية، (أطروحة دكتوراه منشورة)، بسكرة، 2016-2017، ص 249.

[2] **إبراهيم عبد السلام أحمد**، "معوقات التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان: دراسة حالة السودان في الفترة من 2007إلى "2017، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد01، ورقلة، 2019، ص 176.

[3] **حميدة عدون**، التنمية السياسية في الجزائر 1989-2012، (مذكرة ماستر منشورة)، أم البواقي، 2014-2015، ص 64.

تستغل السلطة السياسية مداخل النفط وعائداته للمحافظة على بقائها، على غرار الدول ريعية، يرتبط فيها الإنفاق الحكومي بعائدات النفط والغاز، وهذا ما من شأنه أن يجعل مصير الشعوب في خطر بسبب التقلبات التي تحدث في أسعار البترول، وهذا ما سيؤثر على التنمية السياسية ككل.[1]

2. العوائق الخارجية:

- **الإمبريالية والاستعمار:** من المعروف أن الشعوب المستعِمرة تفرض هيمنتها على الشعوب المستعَمرة وتحارب كل تغيير إيجابي فيها ، وال يخفى على أحد سياسة التفرقة التي تتبعها الإمبريالية بين أبناء المجتمع الواحد تمشياً مع المبدأ القائل فرق تسد مما يؤدي في النهاية إلى المنازعات والقلاقل الداخلية التي تعيق عمليات التنمية.
- **الحروب الخارجية:**لا شك أن للحروب الخارجية موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية ، كما أنها تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية[2].

ثانيا : معوقات المشاركة السياسية:

من بين معوقات المشاركة السياسية: [3]

- التنشئة السياسية السلبية، والتي تفضل الابتعاد عن العمل السياسي، أو في التعبير عن ر أيه بصراحة، وبالتالي فإن الإنسان يبتعد عن ممارسة حقه السياسي.
- الخوف من السياسة، والسلطة وهذا عائد إلى وقائع عاشها الإنسان، وتعرض خلالها للضرر مثل الضرب، أو السجن.
- الإحساس بعدم الجدوى من المشاركة السياسية، وهذا ناتج عن وجود ديمقراطية شكلية، وانتخابات غير نزيهة، وبالتالي يعلم المواطن أن تصويته لن يؤثر في نتائج التصويت.
- الجهل، والأمية السياسية، بحيث لا يستطيع المواطن المفاضلة بين الأحزاب، والقوى السياسية المتصارعة الأمر الذي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية.

---

[1] حميدة عدون، **المرجع السابق الذكر**، ص 67.

[2] زينب خذير، **المرجع السابق الذكر**، ص 167.

[3] **خالد رجب علي شعبان، غادة عودة حجازي**، "نحو تعزيز المشاركة السياسية للطالبات الجامعيات الفلسطينيات : دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة (فرع رفح)"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد46 ، غزة، على الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76506

- عدم الرضا عن النظام السياسي، وأن المشاركة في هذا النظام يؤدي إلى الاعتراف فيه، مما ضعف الحس الوطني، وغياب الإحساس بالمسؤولية، مما يؤدي بالاستهتار بالسياسة ككل. يؤدي إلى العزوف عن العمل السياسي.
- الشعور بالاطمئنان إلى النظام السياسي، بعد حالة من الاستقرار، وهي تحدث في الدول الديمقراطية، فيتحدد نشاطهم السياسي عند الطلب منهم أحياناً .
- في الدول الفقيرة يتم الاهتمام بقضايا الفقر، والأمية، وعدم التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري.
- أن تعتبر المطالب التي تطرحها الجماعات الساعية إلى المشاركة في العملية السياسية مطالب غير مشروعة من وجهة نظر الصفوة المشاركة.

المطلب الثاني :آليات المشاركة السياسية كمبدأ لتحقيق التنمية السياسية.

1. الآليات الثقافية والاجتماعية:

من بين الآليات الاجتماعية والثقافية ما يلي:

- لابد من الربط بين الثقافة والمثقف، وبين المفاهيم الجمهورية بالمشهد المجتمعين ككل، وتأصيل الأفكار والإيديولوجيات المصرية والتنويرية للقضاء على ثقافة الظلام عن الطريق ربط الأبعاد التغيير، النظرية بالمجالات والميادين العملية في المجتمع، ومن هنا يأتي دور المثقف في تصميم على والتصحيح المفاهيم، والحفاظ على المفاهيم أحداث يناير الحقيقية.
- بناء الثقة بالنفس وإرادة التغيير فلابد أن يؤدي التعليم الى بناء الثقة بالنفس باعتبار ذلك ركيزة أساسية لدعم قدرة الإنسان على المبادرة وبالتالي قدرته على الاختيار ثم الانتقال إلى إرادة التغيير.
- تحقيق مجتمع العدالة بالقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء: العدل هو قيمة كل القيم فالحق والخير كل منها أساسه العدل والعدل بكل أنواعه نفي لمظاهر الفقر وقضاء على أساليب التهميش.
- نشر ثقافة الوحدة الوطنية، وتوحيد الولاءات القبلية والعشائرية تحت راية الولاء الوطنية
- ترقية دور مشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية لأنه يعتبر الوجه السياسي للمجتمع، حيث أنه يحمي حقوق المواطنين ويسهل اتصال الأفراد بالحياة العامة.

– توفير الفرص والخدمات للمواطنين، وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم، وهذا ما سيزيد من فرص انخراط المواطن في الحياة السياسية والمشاركة فيها وإبداء أريه في تسيير شؤون البلاد.

– توفير بيئة مساعدة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق الجمعيات والحوافز لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها، وتقييمها.

2. الآليات الاقتصادية:

هناك مجموعة من الآليات الاقتصادية التي من شأنها المساهمة في تحقيق النمو والتطور في الجزائر نذكر منها:

- توسيع حجم الاستثمارات عن طريق فتح مشاريع ضخمة في جميع القطاعات مثل قطاعات التعليم العالي، والتربية، والتكوين المهني، وهذا ما من شأنه زيادة خبرة الدولة في المجال الاقتصادي وكسب المزيد من المعرفة الاقتصادية.
- التخفيف النسبي من ظاهرة البطالة المتفشية في المجتمع عن طريق فتح مناصب شغل جديدة، وفي شتى المجالات، وتشجيع منح القروض الصغيرة لفئة الشباب خصوصا، مما يسمح للفئات بإقامة مشاريع مصغرة وينمي الدخل الفردي والاعتماد على الذات؛ حيث أن إقامة مشروعات خاصة يعتبر مبدأ أساسي في المشاركة الشعبية والتي بدورها تحقق المشاركة السياسية من جهة وتبني التنمية بكل أبعادها.
- إن الدور والمسؤولية في النهوض بمستوى معيشة الأفراد يقعان أساسا على القطاع الخاص والحكم المحلي، وهما المساهمان في عملية التنمية الحديثة، فاقتصاد السوق يقوم على دعامتين أساسيتين " القطاع الخاص والنظام اللامركزي للحكم المحلي، ولا يمكن أن تتحقق كفاءة وفعالية القطاع الخاص في التنمية دون تطوير نظام الحكم المركزي بما يشمل قطاعات التعليم والصحة وبعض أنواع الضرائب والإعفاءات كذلك في مجالات خدمات المياه والكهرباء والصرف.[1]

[1]. **أسماء صالحي**، إشكالية التنمية السياسية في مصر بعد يناير 2011 ،(مذكرة ماستر منشورة)، أم البواقي، 2015-2016، ص ص 73-74.

- بناء منظومة قانونية قادرة على حماية الاقتصاد الوطني من مختلف أنواع الاختلاسات والسرقات والنهب، والعمل على فضح وكشف الممارسات الخاطئة في مؤسسات الدولة بما ما فيها الفساد الإداري والمالي، وبالتالي التقليل من مظاهر الفساد المالي في الدولة وهذا سوف يؤدي إلى تحيق تنمية سياسية حقيقية قائمة على الشفافية في التسيير.

3. الآليات السياسية:

هناك مجموعة من الآليات السياسية التي من شأنها المساهمة في تحقيق النمو والتطور في الجزائر نذكر منها:[1]

- بما أن الدستور أسمى وثيقة في الدولة، لابد من أن يكون هذا الدستور مبني على معايير ثابتة وراسخة لا تقبل التغيير الذي تفرضه تغيرات موسمية تفرضها بعض التحديات فقط، وإشارك الفواعل الحقيقيين في بناء الدستور خبراء قانون، نشطاء المجتمع المدني، المعارضة الحقيقية، أكاديميين ومتخصصين في مختلف المجالات.
- اعتماد مبدأ التعددية السياسية الحقيقية، وتقسيم السلطة بين مختلف المؤسسات السياسية وتجسيد مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.
- جعل العملية السياسية تعبير عن مناقشة اجتماعية سلمية من ناحية، وتكريس مبادئ المشاركة الشعبية والتراضي والتوافق كقاعدة للمنافسة بين الفاعلين السياسيين من ناحية أخرى.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المسائلة.
- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة على الشفافية والمشاركة،وذلك لتسهيل إجراءا تكوينها وتفعيل دورها في الحياة السياسية.
- ضرورة تكريس مبدأ الفصل بين السلطات(التداول السلمي على السلطة)، وفتح مشاركة الأحزاب السياسية المختلفة وجعل المنظومة الدستورية للبلاد مرآة عاكسة للقيم والمبادئ الوطنية الثابتة

[1] حميدة عدون، **المرجع السابق الذكر**، 70-71.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال دراستي للعلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية،حيث تجمعها علاقة ترابطية سببية بين المتغيرين ،حيث نلاحظ مدي تأثير المشاركة السياسية بمختلف وسائلها على مسار تخطيط التنمية السياسية و ذلك من خلال ما درسته من أهم الفواعل الأساسية كالمشاركة الشعبية والأحزاب السياسية والنظم الانتخابية .

فالمشاركة الشعبية هي أسمى صور الديمقراطية و التي تعبر عن أراء و مطالب الشعب الحقيقية، باختلاف أساليبها الفردية والجماعية واعتمادها على استراتيجيات واضحة، ومن ابرز مظاهر المشاركة السياسية الحالية،وما تشهده الساحة السياسية الجزائرية في الفترة الحالية ما يعرف "**بالحراك الشعبي**"الرافض للنظام القديم، وعبر عنه بطرق سلمية حضارية، وذلك يعكس الثقافة السياسية والوعي للشعب الجزائري ،واعتماده على شعارات و صور و تيفوهات تحمل رسائل سياسية و اجتماعية ومطالب شعبية دقيقة .

للأحزاب دور مهم في عملية رسم خطط التنمية السياسية ،وذلك عن طريق التنشئة السياسية للأحزاب السياسية ونشر الثقافة السياسية للأفراد ،وذلك عن طريق برامجها الانتخابية، عندما تكون البرامج الحزبية فعالة و تعكس واقع مواطن حيث تكون هناك درجة عالية من المشاركة السياسية وبذلك تحقق تنمية سياسية حقا نابعة من المجتمع .

تلعب النظم الانتخابية دور مهم في إرساء عملية المشاركة السياسية وذلك عن طريق فتح المجال أمام تشكيل أحزاب سياسية مختلفة تتمتع بالشرعية القانونية، وتأطير المشاركة الانتخابية عن طريق حرية الترشح والتصويت على القوائم الانتخابية المعروضة وفق أسس قانونية .

تواجه المشاركة السياسية جملة من المشاكل التي تقف عائق أمام تحقيق التنمية السياسية داخلية او خارجية، وتختلف طبيعة العوائق من سياسية وما يتعلق بطبيعة النظام القائم او اقتصادية من تحديد البرامج التنموية وذلك راجع لترجمة المطالب الشعبية الأساسية و معوقات اجتماعية ثقافية من تنوع التركيبة ووجود ثقافة سياسية منغلق للأفراد الافتقار لمراكز التنشئة السياسية الفعلية للمواطن

وذلك وضعت جملة من الآليات تمس مختلف الجوانب لمحاربة تلك العوائق من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية و الذهاب بها الى تنمية سياسية فعالة تخدم الصالح العام.

الخاتمة

المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية التعبير الواضح عن مبدأ سيادة الشعب، حيث تقضي وجود مجموعة بشرية من المواطنين الذين يتوافر لديهم شعور الانتماء والاهتمام بالشأن العام والحفاظ على المصلحة العامة للشعب.

فالمشاركة السياسية هي أرقى تعبير عن المواطنة التي تمثل دور قديم حديث، هي جملة النشاطات التي تساعد على الممارسة السلطة السياسية، وصارت حق من حقوق الإنسان وركن أساسي لقيام أي نظام ديمقراطي، حيث يقاس نمو وتطور أي نظام سياسي برجة التمكين في المشاركة السياسية.

كما تعتبر المشاركة السياسية عملية يقوم من خلالها الفرد بدوره في الحياة السياسية بقصد تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية و السياسية والاقتصادية على ان تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل و الأساليب لتحقيقها ويكون فعل ذاتي إرادي يترجم شعور المواطن.

فالمشاركة السياسية إضفاء لمصداقية و شرعية النظام و الهيئات الحكومية، وحيزا ملائم للديمقراطية، و ذلك من خلال تكريس حق المواطنين لتعبير عن آرائهم بهدف تحقيق التنمية الشاملة وتصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية و قناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي .

تشكل المشاركة السياسية الفعالة آلية من آليات تحقيق التنمية السياسية الناجعة وإرادية معبرة عن مطالب الشعب الحقيقية في إطار ديمقراطي، فهي تسعي بذلك الى تحقيق التنمية السياسية، والتي بدورها تقوم بتوحيد جهود المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم و نمط الحياة فيه و تمكنهم من المساهمة في تحقيق لتقدم والرقي لمجتمعهم.

هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية، حيث تتيح التنمية فرصا أكبر لتوسيع مجلات المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطا على صانع القرار لا تحاذ سياسيات لصالح قضايا التنمية.

للوصول للتنمية سياسية فعالة وحقيقية لابد لها ان تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية، فالفرد هو هدف التنمية وهو المنفذ لبرامجها، من هنا يدرك الفرد لاحتياجاته الفعلية ووعيه بقضايا مجتمعه و رغبته في تغيير ظروف المعوقة للتنمية و ذلك ببذل جهوده لإنجاح مخططاتها و أهدافها، كما ان متابعة الجماهير للقرارات و المشروعات الحكومية و تكوين الرأي العام يصددها يسعى لكشف أوجه القصور فيها، يساهم في تعديل السياسات العامة و يصمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانيات المتاحة.

أيضا نجد انه لا يمكن تحقيق تنمية سياسية بدون تحقيق مستوى متقدم من المشاركة السياسية وذلك ما تلعبه دور الثقافة السياسية والتنشئة السياسية للأفراد من تحديد مطالبه بصورة سلمية وواقعية أكثر.

تؤثر المشاركة السياسية على تحديد مسار برامج وهياكل ومخططات التنمية السياسية والتي تعتبر تعبير عن مطالب الشعب الموجه للسلطة من اجل مراعاتها وتطبيقها، من أجل تحقيق الرضا الشعبي والتكامل الوطني في ظل الإمكانيات المتاحة.

تختلف تأثيرات المشاركة السياسية على التنمية السياسية سواء كانت أجابيه تكون مشاركة فعالة وواقعية تعبر عن الثقافة السياسية والتنشئة السياسية الصحيحة العلمية للفرد، وذلك يترجم عن طريق أساليبه في تصنيف حقه في المشاركة السياسية من أحزاب وجمعيات ونقابات ...

اما من الجانب السلبي قد تكون عائق أمام التنمية السياسية وذلك لعدم مراعاتها لتركيبة المجتمعية، وأيضا طبيعة النظام السياسي وقدرته على استيعاب مطالب

الشعب السياسية وأيضا تحتكر المشاركة على فئة غرار فئة أخرى مما يؤدي الى عزوف على المشاركة نظرا لعدم وجود ثقة متبادلة بين النظام و الشعب وتوثر علي واقعية وضع برامج التنمية، حيث تخدم مصالح معينة او شخصيات محددة.

قائمة المراجع

الموسوعات:

1. الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة **ج** 3، بيروت :المؤسسة العربية للنشر والتوزيع،1981.

المعاجم:

2. إبن منظور، لسان العرب، المجلد 10، ط03، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1993/1413.

3. أبادي، الفيروز، قاموس المحيط، ج 1، القاهرة: دس ن ،1913.

4. بدوي، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1978.

الدستور:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016: المادة 07-08 من الدستور الجزائري، الفصل الثاني، مارس 2016.

الكتب:

1. الباز، داود، **حق المشاركة في الحياة السياسية** ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2006.

5. عارف محمد، نصر، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة،** بيروت: المدرسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

6. السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية،** الإسكندرية: دار المعارف، 2001.

7. عبد معوض، جلال وآخرون، **أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث: الديمقراطية في الوطن العربي،** بيروت: مركز الوحدة العربية،1983 .

8. عارف محمد، نصر، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة-دراسة نقدية مقارنة يف ضوء المنظور الحضاري الإسلامي،** القاهرة:دار القارئ العربي، .1993

9. هيجوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

10. عبد الفتاح الكافي، إسماعيل، **معجم المصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية وإعلامية**،مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003.

11. المنوفي، كمال، يوسف الصواني، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة العربي**، ليبيا: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2006.

12. العيثاوي، وسام حسين علي، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2013**، ط1، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2018.

13. عبد الرحمان، شفيق أحمد، **البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجا**، غزة: جامعة الأزهر، 2014.

14. ديفيرجيه، موريس، **علم السياسة**، دمشق: دار دمشق للنشر والتوزيع، 1961.

15. ناجي،عبد النور، **مقدمة في دراسة السياسة العامة** ،عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع ،2014.

16. أشتي، شوكت،**السياسة تطور المعنى وتعدد المقاربات**، بيروت: دار أبعاد،2007.

17. سعيفان، احمد، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، لبنان: مكتبة لبنان، ون سنة النشر.

18. مكي، ثروت، **الإعلام والسياسة**، القاهرة: علم الكتاب للنشر والتوزيع، 2005.

19. الجسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، ط01،عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 .

20. مهمور، محمود حامد، **علم الاجتماع السياسي**، ط01 ،عمان: دار البداية،2012.

21. الجاسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، لبنان: دار النهضة العربية، 2008.

22. إبراهيم عيسى، عبد العزيز، محمد محمد جاب الله عمارة، **السياسية بين النمذجة والمحاكاة**،الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، دون سنة النشر.

23. يوسف، حنان، **الإعلام والسياسة : مقاربة ارتباطية**، القاهرة: أطلس للنشر والإعلام، 2006.

24. عليوة، السيد، منى محمود، **المشاركة السياسية**، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتجية، 2008.

25. موهوب، الطاهر علي، **التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية**، ط1، مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2010 .

26. فهمي، محمد سيد، **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004 .

27. الزيات، السيد عبد الحليم، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي: البنية والأهداف**، ج2 ،مصر: دار المعارف الجامعية، 2002.

28. الزيات، السيد عبد الحليم، إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة**، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2003.

29. السويدي، محمد، علم الاجتماع ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 .

30. أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

31. إيه ألموند، جبريال، جي بنجهام باويل الإبن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ط1 ،ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

32. محمد عبد الوهاب، طارق، **سيكولوجية المشاركة السياسية : مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر ، 1999.

33. عباش، عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا**، ط01، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017.

34. السيد، عبد العاطي سيد، **علم الاجتماع الحضري**، الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

35. المشاط،عبد المنعم، **التنمية السياسية في العالم الثالث**، الإمارات: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988.

36. أبو المعاطي علي، ماهر ، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة**، مصر: دار الكتب والوثائق العامة.

37. خاطر،أحمد مصطفى، محمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات الحديثة في تنمية المجتمعات المحلية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

الأطروحات والرسائل، المذكرات:

1. بادي، سامية، **المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر**. رسالة ماجستير منشورة، قسنطينة ، 2005.

2. بلباهي، رحيمة ، **دور المشاركة السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في ظل الربيع العربي الجزائري(2012-2014)**. مذكرة ماستر منشورة، 2013-2014.

3. دريس، نبيل، المشاركة **السياسية في الجزائر: دراسة حالة الانتخابات المحلية 28 فيفري 2007**. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر03، 2009.

4. حريزي، زكرياء، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر**.رسالة ماجستير منشورة، باتنة، 2010-2011.

5. ولد عمر، نعيمة، **المشاركة السياسية في الجزائر**.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003 .

6. صالحي، أسماء، **إشكالية التنمية السياسية في مصر بعد يناير 2011** .مذكرة ماستر منشورة، أم البواقي، 2015-2016.

7. عدون، حميدة، **التنمية السياسية في الجزائر 1989-2012**.مذكرة ماستر منشورة، أم البواقي، 2014-2015.

8. خذير، **زينب ، الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية**.أطروحة دكتوراه منشورة، بسكرة، 2016-2017.

9. **فاطمة الزهراء،منصوري، دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية**. مذكرة ماستر منشورة، بسكرة، 2013-2014.

10. منصور، سميحة، **دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية -الجزائر نموذجا**-.مذكرة ماستر منشورة، بسكرة، 2016-2017.

11. عرفة،مسعودة، **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على المشاركة الانتخابية في الانتخابات المحلية الجزائرية 2017 دراسة حالة طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة**.مذكرة ماستر منشورة ، ورقلة، 2017-2018.

12. كمال، فتاح ، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة الأحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر**. رسالة ماجستير منشورة، وهران، 2011-2012.

13. شوقي، قاسمي، **معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش: دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر**.أطروحة دكتوراه منشورة.، بسكرة، 2012-2013.

14. زيام، عبد النور ، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي :دراسة حالة مصر 2011-2013**. أطروحة دكتورة منشورة، الجزائر، 2013-2014.

15. أحمد سناقرة، أحمد يوسف، **أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية(مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجا)**.رسالة ماجستير منشورة، فلسطين، 2016.

16. إلياس، ميسون، **المشاركة السياسية في الجزائر: الشباب والسياسة**. رسالة ماجستير منشورة، وهران، 2012-2013.

17. بن قفة، سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري نموذجا (1962- 2005)**. أطروحة دكتوراه منشورة.، بسكرة، 2011-2012.

18. العابد، أماني، **أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري دراسة الانتخابات التشريعية 2012**. مذكرة ماستر منشورة، بسكرة، 2016/2017.

19. رحومة، عفاف، **دوافع انتماء المرأة للمجالس المحلية المنتخبة : دراسة استطلاعية لانتخابات 29نوفمبر2012 ورقلة**.مذكرة ليسانس منشورة، ورقلة .

20. بودرهم، فاطمة الزهراء، **المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية**.أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر، 2010-2011.

21. قعمير، فاطنة، **الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر، بومرداس، 1999-2014**.مذكرة ماستر منشورة، 2015-2016.

22. تيتلية، خيرة، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية** مذكرة ماستر منشورة، المسيلة، 2017/2016.

23. عشيط، هني سيف الدين، **إستراتيجية التنمية السياسية في مكافحة الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية**. أطروحة دكتوراه منشورة، 2018/2017.

24. حبيطوش، صليحة، **التمكين السياسي للمرأة العربية ودوره في تحقيق التنمية السياسية**. مذكرة ماستر منشورة، 2015/201.

25. العيد، شعبان، **الإصلاح السياسي في الجزائر(2008/2013)**. مذكرة ماستر منشورة، 2014/2013.

26. بن خضار، فاطمة الزهراء، ومريم بلحسين، **دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر**.مذكرة ماستر منشورة، الجلفة، 2017/2016.

27. عمارة، ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**. مذكرة ماستر منشورة، بسكرة، 2013/2012.

28. بلعباس،دنيا ،أمينة قويدر بن حامد، **دور التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد: دراسة في واقع التجربة الجزائرية**.مذكرة ماستر منشورة، معسكر.

29. روابحي، رزيقة، **اثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي-دراسة حالة الجزائر2000-2014**. رسالة ماجستير منشورة، جامعة المسيلة، 2014-2013.

30. طاشمة، بومدين، **مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر (1988-1992)**. رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، 2000-2001.

31. ربوح، ياسين، **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية في الجزائر (1996/2008)**. رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، 2009.

32. بن خالد، نبيلة، **المشاركة السياسية والبناء التنموي في المجال السياسي العربي.** مذكرة ماستر منشورة، المسيلة، ص 2014/2013.

المجلات:

1. قسايسية، إلياس، جهيدة ركاش،" إشكالية التنمية السياسية في الجزائر مقتضيات المراحل الإنتقالية والحاجة إلى ترشيد الحكم"، **مجلة أبحاث.** العدد(02)، باتنة، ديسمبر 2018.

2. دخان، نور الدين، إسماعيل زروقة،" التنمية السياسية: إشكالات هندسة التغيير". **مجلة مدارات سياسية**، العدد (06)، الجزائر، سبتمبر 2018.

3. بابا علي، مسلم، " محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي". **دفاتر السياسة والقانون**، العدد (09)، جامعة ورقلة، 2013.

4. عناد زامل، يوسف، وبن حمودي حنبوي، "المشاركة السياسية والانتخابات للمرأة". **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد (07)، العراق، 2012.

5. اعجال لعجال، محمد الأمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم". **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد (12)، بسكرة، 2007.

6. حبشي، لرزق ، جلول ياسين بلحاج، "المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية: قراءة في قانون البلدية والولاية". **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد(02)، تيارت، 2015.

7. أزروال، يوسف، "دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية". **مجلة الحقيقة**، العدد (41)، 2017/11/16.

8. بوعافية،محمد الصالح ،" الاستقرار السياسي : قراءة في المفهوم و الغايات".**دفاتر السياسة و القانون**، العدد (15)، ورقلة، 2016.

9. إبراهيم، ياسر علي ، **محمد علي حمود**، "الحراك السياسي ومستقبل السياسات العامة في العراق" . **مجلة قضايا سياسية**، العدد (23-24)، العراق ، بغداد، 2011.

10. عربي، بومدين ، يحي بوزيدي، " أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية : دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011: دراسة في التحولات السياسية". **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد(5)، الجزائر، 2015.

11. عبد القادر، عبد العالي، التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي". **دفاتر السياسة و القانون**، العدد (02)، ورقلة، 2009.

12. الشاوي، **منذر**، "الاقتراع السياسي"، **مجلة العدالة**، العدد (01)، بغداد، 2001.

13. أحمد، **إبراهيم عبد السلام**، "معوقات التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان: دراسة حالة السودان في الفترة من 2007إلى 2017". **دفاتر السياسة والقانون**، العدد(01)، ورقلة، 2019 .

14. شعبان، خالد رجب علي، غادة عودة حجازي، "نحو تعزيز المشاركة السياسية للطالبات الجامعيات الفلسطينيات : دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة (فرع رفح)".**مجلة العلوم السياسية**، العدد(46) ، غزة، على الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76506

المواقع الإلكترونية:

1. **المداخل النظرية للتنمية السياسية**، على الموقع الإلكتروني: يوم 2019/02/20، على الساعة 15:45 https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_9.pdf

2. **بن عيسى، ريم وآخرون**، "التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة"، تاريخ الإطلاع 2019/04/28، 19:20 ، ص 13، على الرابط الإلكتروني: http//:www. Alnoor. Se/ article. Asp .

3. غالب، عبد الوهاب، "التنمية السياسية وإشكالية الهوية في الجزائر دراسة نقدية في المنظومة التعليمية والعالمية"، تم الإطلاع على المقال يوم 15 مارس 2019، على الساعة الثانية صباحا، على الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10575.

4. **بن عيسى، ريم ، نعيمة سمينة**، "التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة"، من الموقع الإلكتروني:

http://www.alnoor.se/article.asp!id=173489. 2019/02/17 على الساعة 21:10.

شنوف، صهيب، "أمور تميز بها حراك الجزائر عن باقي الشعوب العربية"، تم التصفح 02-05-2019، على الساعة 16:00، على الموقع الإلكتروني: https://arabicpost.net/opinions/2019/03/13/10-%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/

5. **التهامي، فضيل، مصطفى راجعي**، "الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر؟ وإذا استمر الى متى؟ وهل يحقق ما فشلت فيه الحركات السابقة؟"، تم التصفح 02-05-2019، على الساعة 16:00، على الموقع الإلكتروني:
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%9F-%D9%88%D8%A7/

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bystydzienski jill.M, **Women Transforming politics** ,World Wide, Stragics For Empowerment, Indiana University Press, 1991.
2. Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies** (New Haven, CT: Yale Univ. Press, 1968.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء.	
الشكر والعرفان.	
مقدمة عامة.	**2 -12**
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية.	
تمهيد.	**15**
المبحث الأول:مفهوم المشاركة السياسية.	**16**
المطلب الأول:تعريف المشاركة السياسية.	**16**
أولا : التعريف اللغوي .	**16**
ثانيا : المشاركة السياسية ضبط مصطلحي.	**18**
ثالثا: أهمية المشاركة السياسية.	**22**
رابعا: دوافع المشاركة السياسية.	**23**
المطلب الثاني : خصائص المشاركة السياسية.	**23**
المطلب الثالث:أشكال ومستويات المشاركة السياسية.	**26**
أولا : أشكال المشاركة السياسية.	**26**
ثانيا: مستويات المشاركة السياسية.	**28**
المبحث الثاني:السياق النظري للمشاركة السياسية.	**30**
المطلب الأول:النظريات المفسرة للمشاركة السياسية.	**30**

المطلب الثاني:محددات المشاركة السياسية	33
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية.	35
أولا: الثقافة السياسية.	35
ثانيا : العوامل الاجتماعية.	36
ثالثا: العوامل الاقتصادية.	37
خلاصة الفصل.	38
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية السياسية.	
تمهيد	41
المبحث الأول:	42
المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية.	42
أولا: تعريف التنمية السياسية.	47
ثانيا:المفاهيم المتداخلة مع التنمية السياسية.	49
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية السياسية.	50
المطلب الثالث: أهداف ومؤشرات التنمية السياسية.	50
أولا : أهداف التنمية السياسية.	50
ثانيا : مؤشرات التنمية السياسية.	52
المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية السياسية.	54
المطلب الأول:نظريات التنمية السياسية.	55
أولا: نظرية التحديث.	55

ثانيا : نظرية الثقافة السياسية.	56
ثالثا: نظرية التنمية الاقتصادية .	57
المطلب الثاني:المداخل المفسرة للتنمية السياسية.	57
أولا : المدخل القانوني.	57
ثانيا: المدخل الماركسي.	58
ثالثا:المدخل البنائي الوظيفي.	59
المطلب الثالث:محددات التنمية السياسية.	60
خلاصة الفصل.	62
الفصل الثالث: علاقة المشاركة السياسية بالتنمية السياسية.	
تمهيد.	65
المبحث الأول : آلية المشاركة السياسية كمبدأ لتحقيق التنمية السياسية.	66
المطلب الأول:المشاركة الشعبية في عملية التنمية السياسية.	66
أولا : أهداف المشاركة الشعبية في التنمية السياسية.	66
ثانيا: أساليب المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية السياسية.	67
ثالثا : استراتيجيات تفعيل المشاركة الشعبية في بناء التنمية السياسية.	67
رابعا: نماذج عن المشاركة الشعبية في الجزائر: الحراك الشعبي –أنموذج–.	68
خامسا: معوقات المشاركة الشعبية في عملية التنمية.	74
المطلب الثاني: المشاركة السياسية للأحزاب في التنمية السياسية.	75

أولا: أهمية الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية.	75
ثانيا:دور الأحزاب السياسية في دعم المشاركة السياسية وتحقيق التنمية السياسية.	76
ثالثا:آليات الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية.	79
المطلب الثالث:تأثير النظم الانتخابية على المشاركة السياسية.	80
أولا : تعريف المشاركة الانتخابية.	80
ثانيا: أهمية الانتخابات في عملية التنمية السياسية.	81
المبحث الثاني: تحديات المشاركة السياسية في بناء التنمية السياسية.	81
المطلب الأول: معوقات المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية.	82
أولا :معوقات التنمية السياسية.	82
ثانيا: معوقات المشاركة السياسية.	83
المطلب الثاني:آليات المشاركة السياسية كمبدأ لتحقيق التنمية السياسية.	84
خلاصة الفصل	87-88
الخـــــــــاتمة	90-92
قائمة الملاحق.	
قائمة المراجع.	

الملخص.	
فهرس المحتويات.	